وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كليةالحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

رقم التسجيل:161635094656

مذكرة بعنوان

معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

وطرق تقويمه

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر **LMD** في تخصص: قانون اعمال إعداد

الطالبة: زابي هنيدة انتصار

إشراف الأستاذة: د. ياحي مريم

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	قسمية محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
2	ياحي مريم	أستاذة محاضر(أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	يرمش محمد	مساعد استاذ محاضر(ب)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

* ملحق بالقرار رقم .....1082..... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زايي هيبة آمنة مريم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث: طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200309117 والصادرة بتاريخ 16/06/26 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم: الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

دراسة حالة ولاية تيبازة .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/06/01

توقيع المعني (ة)

08 جوان 2021

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه

العون المفوض

إسماعين بن عطية ميلود

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى «رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »(19).

سورة النمل الآية 19

وقال صلى الله عليه وسلم «من لم يشكر النّاس لم يشكر الله»

في البداية أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد، كما يسعدني أن أتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذة "ياحي مريم" التي لم تبخل علي بنصائحها القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم الحقوق وعمال الإدارة وكل من قدم لي يد العون والمساعدة.

إهداء

احمد الله عز وجل منه وعونه لإتمام هذا البحث .

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله ، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة ، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم ، إلى مدرستي الأولى في الحياة ،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره ؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان ، إلى التي صبرت على كل شيء ، التي رعتني حق للرعاية وكانت سندي في الشدائد ، وكانت دعواها لي بالتوفيق ، تتبعني خطوة خطوة في عملي ، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين ؛

إليهما أسدي هذا العمل المتواضع لكي ادخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسمو معي عبء الحياة

كما اهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة الدكتورة : ياحي مريم التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فتنيرها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما وكلما سالت عن معرفة زودتني بها وكلما طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة ؛ إلى كل اساتذة قسم الحقوق ؛

والى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

هنيدة انتصار

مقدمة

مقدمة:

تعد السياحة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي ، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم ، ولجعل الجزائر بين الوجهات السياحية الزائدة يجب العمل على تنمية القطاع السياحي والرقي به حتى يساهم بشكل فاعل في تنمية اقتصاد الدولة ، وذلك يستدعي استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية ، حيث لا بد من الدراسة فرص الاستثمار المتاحة ، إذ لا تنتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز عناصر الجذب السياحي .والجزائر تتمتع بسياحة متنوعة باختلاف المواقع الجغرافية ، بالإضافة إلى التراث الثقافي والحرفي المهم ، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر ، وهذا ما جعل منها منطقة متعددة الأقطاب واحتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد .

بما أن الجزائر من الدول النامية بدأت في الآونة الأخيرة تعطي أهمية للاستثمار السياحي ،ويظهر ذلك من خلال البرامج التنموية التي خصصت لها اعتمادات مالية معتبرة للاستثمار في القطاع السياحي والتحقيق التنمية المستدامة والخروج من التبعية لقطاع المحروقات . وذلك نظرا للدور الذي يمكن يؤديه في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ، من حيث مساهمته في الناتج المحلي وتحسين ميزات المدفوعات ، ومصدرا مهما في جذب العملة الصعبة وتوفير فرص العمل ، بإضافة إلى مساهمته في حماية البيئة .

وبالرغم من كل هذا إلى إلا أن الاستثمارات السياحية الجزائرية إذا ما قورنت باستثمارات السياحية في العالم لا يزال ضعيفا جدا ، وبالرغم من توفر كل الإمكانيات .

ويتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كمية خصوصا في تهيئة البنية التحتية وحماة التراث الثقافي ، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا بالرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين والأجانب والمحليين ، وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلاد يبقى هذا النوع من الاستثمارات يعاني من عدة مشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا ، ولعل من اكبر مشاكل التي يعاني منها الجزائر في هذا الصدد نجد مشكل التمويل ومشكل العقار السياحي ، حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب هذا المشكل.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على السياحة الجزائر وإبراز دور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ، وتنمية القطاع السياحي ، وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى العراقيل والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع الذي يعتبر أهم القطاع عند بعض الدول ، على سبيل المثال تركيا .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

-إظهار المقومات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر

-إبراز واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من العوائق التي تواجه المستثمرين ومن التحفيزات الممنوحة لهم

-استظهار الأفاق المستقبلية للاستثمار السياحي في الجزائر

-التعرف على أهم المؤشرات للاستثمار السياحي

-التعرف على مناخ الاستثمار العام ومقومات الاستثمار السياحي في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع :

الذاتية:

تخصص الطالبة قانون خاص يساعدها على اختيار الموضوع .

محاولة استكشاف أهمية الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد في الجزائر .

الموضوعية

الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار السياحي باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطويل القطاعات الاقتصادية وتنميتها

الدراسات السابقة :

:من الدراسات السابقة التي تم الطالع عليها نذكر مايلي

_تريكي العربي، مذكرة ماجستير تحت عنوان واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 _2012، وقسمت هذه الدراسة إلى 3 فصول، حيث خصص الفصل الأول لمفاهيم عامة حول السياحة والاستثمار ، وخصص الفصل الثاني لدراسة واقع السياحة في الجزائر وتونس، أما الفصل الثالث خصص بالاستثمارات السياحية في كل من الجزائر وتونس _ .بليل فدوى، مذكرة ماجستير تحت عنوان دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2010 _2000، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2011_ 2012، فقامت بتقسيم مذكرتها إلى 4 فصول فتناولت في الفصل الأول مدخل عام حول الاستثمار والاستثمار السياحي، أما في الفصل الثاني طبيعة التحفيزات الجبائية وأثرها على الاستثمار السياحي، وفي الفصل الثالث تناولت تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر، وأما الفصل الرابع التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر 2010_2000_ .زغاش عبد القادر، مذكرة ماجستير تحت عنوان دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016_2015، الذي قسم مذكرته إلى 3 فصول تناول في الفصل الأول الاستثمار السياحي، مجالاته، ومكانته في الاقتصاد ، أما في الفصل الثاني، سياسة ترقية مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة)2014_1990(، وفي الفصل الثالث مؤشرات تقييم العرض السياحي الساحلي للقطب السياحي شمال شرق الجزائر.

الصعوبات :

الصعوبات التي واجهتها :

- ندرة المراجع

- تضارب في بعض المعلومات

- صعوبة فصل بين الأنشطة الاقتصادية والقطاع السياحي

_ جائحة كورونا التي تقف امامي وتعيق كل خطوات البحث .

وفي هذا السياق يمكن نطرح الإشكالية التالية :**ماهي المعوقات أو العراقيل لتحقيق الاستثمار السياحي في الجزائر ؟**

وماهي سبل تقويمه وعلاجه ؟

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم موضوع بحث إلى فصلين ، بحيث حصصنا الفصل الأول مدخل عام حول الاستثمار السياحي وإبراز مقومات الاستثمار السياحي .

بينما خصصنا الفصل الثاني العراقيل التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر وبعض الحلول التي اقترحتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع .

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، باعتبار المنهج المناسب لدراسة الموضوع محل البحث .

الفصل الأول

مدخل عام حول الاستثمار السياحي

الفصل الأول : مدخل عام حول الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي احد الحلول الممكنة للخروج باقتصاد متنوع بعيدا عن قطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة ، حيث أصبح يمثل احد الأولويات في برامج التنمية في اغلب الدول المتقدمة ، بل حتى الدول النامية أظهرت اهتماما كبيرا للاستثمار في القطاع السياحي .

اهدف من خلال هذا الفصل بتعريف الاستثمار السياحي وأهميته في تنمية الاقتصاد ، كما تطرقنا كذلك إلى مقومات وميادين الاستثمار السياحي ، وكذلك تطرقنا إلى واقع الاستثمار السياحي في الجزائر .

ومن هذا المنطلق قمت بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار السياحي

المبحث الثاني : واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار احد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في اقتصاديات الدول ، لما له من دور فعال في تلبية احتياجات المجتمع وتوفير فرص العمل ن إلى جانب تحقيق العائد وتعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة حيث يعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي يسعى المسؤولون عن المؤسسات الاقتصادية إلى الاهتمام بها ودراستها . لكن تعدد البدائل الاستثمارية يجعل من قرار الاستثمار في مجال دون دون الأخر أمرا يتطلب الدراسة والبحث من اجل تحديد المجال الأنسب والأفضل ، ولعل الاستثمار في القطاع السياحي احد هذه المجالات والبدائل كما له من دور فعال في تطور الاقتصاد العام في أي دولة باعتبار قطاع السياحة قطاع إنتاجي وتنموي له سماته وخصائصه . ومنه سوف اقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم الاستثمار السياحي

_ المطلب الثاني : ميادين ومقومات الاستثمار السياحي ومجالات

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي اهتمام العديد من الباحثين ووضعت له العديد من التعاريف ، سأحاول في هذا المطلب تعريف الاستثمار السياحي بالإضافة إلى بيان أهميته وخصائصه :

الفرع الأول : تعريف الاستثمار السياحي :

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه :" التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص المستقبل ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة ".[1]

[1]- رعد مجيد العاني ، " الاستثمار والتسويق السياحي "، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،.2008 ، ص 19.

كما يعرف على انه :" توظيف الأموال من اجل خلق رأس المال المادي ورأس المال البشري من اجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضاعفة في مجال السياحة ".[1]

وهناك من يعرف الاستثمار السياحي على انه :" استغلال الموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح ، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتامين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج والإعلام لتامين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها باستمرار ".[2]

أما المشرع الجزائري قد عرف الاستثمار السياحي ضمن المادة الثانية من الأمر رقم 03-01 بما يلي:.

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات أو تأهيل أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأس المال في شكل مساهمات النقدية أو عينية .
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .[3]

ومن خلال التعاريف المقدمة مسبقا يمكن القول أن الاستثمار السياحي : هو الأداة التي تسمح للقطاع السياحي للقيام بدوره في استقطاب فرص النجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة من خلال الالتزام بإقامة منشئات سياحية ومواقع مميزة وجذابة بمعايير جودة عالية تراعي أعلى المستويات من تطلعات السائحين ومتطلباتهم.

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نوردها في النقاط التالية :[4]

- يعتمد الاستثمار السياحي على الموارد البشرية " اليد العاملة " والتي تتنوع بين اليد العاملة والمتخصصة في الخدمات الصحية ، وبالتالي هنا فالاستثمار السياحي يعد اكبر موفر الفرص الوظيفة .
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي يقدر مرونة التشريعات تكون المشروعات الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية .
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على "العنصر البشري" .

---

[1]- وعيل ميلود ، سبتي ذهبية ، "فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر "، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة ، جامعة آكلي محمد ولحاج "البويرة " ، الجزائر ، 28-2015/09/27 ، ص08.

[2]- مازن السمان ، "الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجيستر ،جامعة أم حلب ، كلية الهندسة المعمارية ، قسم التخطيط العمراني والبيئة ، الجمهورية العربية السورية ، 2009 ، ص12.

[3]- قانون رقم 03 _ 01 المؤرخ في 2001/08/20المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

[4]_هني حيزية ، بن الطيب حنان ، "معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر "مخطط التهيئة السياحية 2025 – دراسة نموذجية لولاية الشلف " مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف" ، تخصص اقتصاد سياحي وفندقي ،2014 ،ص 13-14 .

– تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فان ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار لسياحي من أصحاب الرؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي .

– يمكن أن يكون الاستثمار السياحي محفزا لتنمية مناطق غير نامية أو اقل نموا .

– يعتبر الاستثمار السياحي مصدرا للدخل القومي ، إذ يعد أهم قطاعات الصادرات غير المنظورة كما يمثل رافدا ومصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني لعديد من الدول .[1]

الفرع الثالث : أهمية الاستثمار السياحي

سأتطرق في هذا الفرع إلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر والتي سنتناول في دراستها الأهمية الاقتصادية المباشرة ، والأهمية الاقتصادية غير المباشرة :

أولا : الأهمية الاقتصادية المباشرة : تتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

1_ دور الاستثمار السياحي في تحسين ميزان المدفوعات : يظهر دور الاستثمارات السياحية بشكل خاص في حساب رأس المالي ميزان المدفوعات . لذلك فهي تساهم ، إلى جانب حساب احتياطات الدولة من الذهب والعملة الصعبة ، في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات .[2]

2_ أهمية الاستثمار السياحي في زيادة الدخل الوطني :

وذلك انه يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة ، فالأجور التي تدفع للعاملين بها ، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى[3]، إنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة .[4]

3_ أهمية الاستثمار السياحي في توفير مناصب الشغل :

[1] _ مصطفى احمد السيد مكاوي ، " الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية – الأهمية والتحديات ورؤية التطوير " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 193 ، 2014 ، ص 18 .

[2] _ مثنى طه الحوري ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2000 ، 125 ، ونبيل الروبي ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 129 ، وأيضا نجار حياة ، واقع آليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر ، مجلة أوراق اقتصادية ن العدد 1 ، الجزائر ، 2017 ، ص190 .

[3] _ عبد السلام أبو قحف ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 190 .

[4] _ نجار حياة ، المرجع نفسه ، ص 190 .

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية والمشروعات المرتبطة بها (مرفقية ، وخدماتية تكميلية) ، يعمل على توليد3 عدة أنواع من العمالة الناتجة عن النشاط السياحي كما يلي :

أ- **طبقا لصلة العمل بالنشاط السياحي** ويقسم إلى :

1- **العمل المباشر** : وتشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية ضمن حدود القطاع السياحي ، مثل : الفنادق ، وكالات السفر ، شركات النقل ، وبيع التذاكر ....[1]

2- **العمل غير مباشر** : وتعني فرص العمل المتاحة إلي تتولد في القطاعات الأخرى التي يعتمد عليها القطاع السياحي في توريد الطعام والشراب .

ب_ **طبقا لمدى استمرارية العمل في النشاط السياحي** ويقسم إلى :

1- **العمالة الدائمة** : وهي القوى العاملة باستمرار في القطاع السياحي من دون أن تتأثر بالطبيعة الموسمية للطلب والتذبذب الناتج عنها .

2- **العمالة المؤقتة أو الموسمية** : أي أن القوى العاملة لا تعمل باستمرار في القطاع السياحي .

ج_ **طبقا للاختصاص** وتقسم إلى :

1- عمالة السياحية متخصصة ك تشمل الجهاز الإداري والخدمي والعاملين في القطاع السياحي .

2- **عمالة فنية متخصصة في مجالات غير سياحية** : كالكهربائي ، المهندس ، والفني الذي يشرف على أمور الصيانة .

د_ **طبقا للمهارة والكفاءة التي يتمتع بها الفرد** وتقسم إلى :

1- العمالة الماهرة : العاملين الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات إدارية وفنية عالية .

2- العمالة غير الماهرة .[2]

4_ أهمية الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا :

1- نقل التقنيات التكنولوجية مما يحقق درجة من تقدم التكنولوجي بالدول المضيفة من خلال إدخال تجهيزات جديدة .

[1] _ بليل فدوى ، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000- 2010 ، مذكرة ماجيستر ، جامعة المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2011 -2012 ، ص32.

[2] _ قتال جمال ، بوخاطب ليلى رشيدة ، واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 5 ، تامنغست ، 2018 ، 32 .

2 يمكن استخدامها في تسهيل تقديم الخدمات السياحية أو إنتاج سلع الصناعية لأغراض السياحية ، بالإضافة إلى الخدمات المرفقية المختلفة ، فضلا عن تطوير وتحسين طرق العمل الحالية وبرامج التدريب للقوى العاملة . كما يمكن للشركات الوطنية تقليد هذه الشركات في طرق بيع الخدمات السياحية أوفي تطبيق نظم الإدارة الحديثة بما يساعدها في الاستمرار في سوق الخدمة.[1]

5_ أهمية الاستثمار السياحي في ميزانية الدولة :

يمكن للاستثمار السياحي تمويل الميزانية العامة بإحدى الطرق التالية :

1_ الإيرادات المتحققة للمنشآت السياحية التابعة للقطاع العام ، إذ أن الحكومة في عديد المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على المنشآت السياحية والتي تعمل لحسابها وبالتالي فان الإيرادات التي تحققها سوف تكون من الطبيعي إيرادات لميزانية الدولة .

2_ الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط إذ أن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معا ، لذا فان للحكومة حصة من الإيراد المتحقق تذهب لميزانيتها .

3_ كما أن الاستثمارات السياحية تمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها ، وهذا النوع من التمويل يتحقق من جميع الأنظمة الاقتصادية .[2]

ثانيا : الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي :

تمتد آثار الدخل الناتج عن الاستثمار السياحي حتى إلى بقية القطاعات الأخرى ويمكن ذكر مايلي :

1 . أهمية الاستثمار السياحي في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (المضاعف)[3]:

يقصد بذلك أن الاستثمار السياحي يحقق دخلا يؤدي إلى زيادة دخول العاملين فيه ، وهؤلاء ينفقون مدخولهم على تلبية طلباتهم الاستهلاكية وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية والتوسع في إنشائها ، حيث يقيس المضاعف التغير الناتج عن زيادة الاستثمار في كل من الدخل والإنتاج بصورة عامة يعرف المضاعف السياحي على انه نسبة التغيرات الأولية والمتولدة في الدخل الوطني على التغيرات الأخرى .

مما هو جدير بالذكر أن زيادة الاستثمار السياحي في المناطق السياحية الجديدة وما يتبعها من حركة إنشاء وعمران قد تحفز بعض العمالة على الانتقال من الأنشطة الزراعية إلى النشاط السياحي ، لأنه أجدى ماديا لها وهذا

[1] _ بليل فدوى ، المرجع السابق ، ص 33 .
[2] _ بليل فدوى ، المرجع نفسه ، ص 34.
[3] _ المضاعف المالي هو مقدار العائد من الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الوطني ، ويتأثر المضاعف بمقدار الميل الحدي للاستهلاك فكلما زاد هذا المقدار اثر المضاعف .

يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل ، فضلا عن ذلك فان السياحة تؤثر على زيادة حجم الصناعات التقليدية والعادية وتنوعها ، حيث يفضل السياح اقتنائها كهدايا تذكارية عند رحلة العودة ، وبناءا عليه تصبح المنتجات الوطنية منتجات تصديرية دون شحن أو تسويق خارجي ، وبناءا عليه فان هذه المنتجات لا تتعرض للمنافسة ا واليات السوق لأنها تعتبر منتج فني ثقافي في المحل الأول وليست سلعة .

2 . أهمية الاستثمار السياحي في تطوير البنى التحتية :

تختلف التكاليف الاستثمارية لأي مشروع اقتصادي بحسب الموقع الجغرافي ومدى توافر المرافق الأساسية فيه وبناءا على ذلك فان المشروع المقام في المدن الحضارية تكون تكاليفه الاستثمارية اقل وذلك لتوافر كل الخدمات التي يحتاجها المشروع من ماء ، كهرباء ، وطرق ... الخ ، أما المشروع الذي يقام في موقع بعيد عن المراكز الحضارية والتي تفتقر لخدمات المرافق الأساسية فيها ، ففي هذه الحالة يضطر المشروع لتحمل جزءا من الأعباء التي تخصص لإنشاء بعض المرافق الأساسية والتي تعد ضرورية جدا لتسيير المشروعات السياحية ، كان يتحمل المشروع فتح الطريق ، تشغيل مولد كهربائي أو حفر أبار المياه ... الخ ، مما يؤدي إلى رفع التكاليف الاستثمارية للمشروع السياحي .[1]

3.أهمية الاستثمار السياحي في توسيع وظهور استثمارات جديدة :

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدماتية أخرى لتغذية الحركة السياحية نشاطا وطلبا ، فمثلا زيادة عدد الفنادق من الممكن أن يتبعها زيادة في الطلب على المواد الغذائية وغيرها من مستلزمات التشغيل ، وهذا من شانه أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو مشروعات جديدة أو توسيع أنشطة الموردين الحاليين .[2]

4. اثر الاستثمار السياحي على المستوى العام للأسعار :

في أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي عندما يتخلف العرض عن الطلب ، وهذا مايحدث في النشاط السياحي خاصة في موسم الذروة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات السياحية والسلع الأخرى التي يقبل السياح على شرائها ، وذلك للأسباب التالية :

1_ الطبيعة الموسمية للطلب السياحي ، إذ يرتفع هذا الطلب بشكل كبير في مواسم الذروة السياحية ، وتتمركز العديد من الأفواج السياحية في مناطق سياحية محددة يقابله جمود في العرض السياحي ، الذي لا يستطيع أن يجاري الطلب المتزايد في تلك المناطق .

2_ ارتفاع تكاليف الإنتاج .

[1] _ بليل فدوى ، المرجع السابق ، ص35،36 .
[2] _ نجار حياة ، المرجع نفسه ، ص 190.

3_ رغبة المستثمرون في النشاط السياحي في زيادة هوامش أرباحهم لان موسم الذروة هو فرصتهم الوحيدة لتحقيق الأرباح كتعويض عن مافات في بقية المواسم .

4_ كلما زاد الطلب السياحي على الأراضي المخصصة للمشروعات السياحية بسبب تركيز الأنشطة السياحية في مناطق محددة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك الأراضي وقد يسبب مضاربة عليها .

إن التضخم النقدي بقدر ماله من أثار سلبية ، فله اثر ايجابي كبير ينعكس على التنمية السياحية نفسها ، فارتفاع أثمان المنتجات السياحية يؤدي إلى ارتفاع الأرباح المحققة لدى المستثمرين في النشاط السياحي ، وهذا بدوره يحفز العديد من المستثمرين إلى دخول النشاط السياحي وبناء العديد من المنشات السياحية وبالتالي لخلق تنمية جديدة تعمل على تطور القطاع السياحي في البلد .[1]

المطلب الثاني : مقومات ومجالات الاستثمار السياحي وميادينه

تعتبر الجزائر وجهة سياحية صاعدة في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط ، وبفض مساحتها التي تزيد عن مليوني كلم2 ، تسعى جاهدة الى فرض نفسها في الأسواق السياحية العالمية لما تتمتع من متوجات سياحية متعددة، سأحاول في هذا المطلب التطرق إلى مقومات الاستثمار السياحي إضافة إلى مجالاته وميادينه .

الفرع الأول : مقومات الاستثمار السياحي :

سأتطرق في هذا الفرع إلى مقومات الاستثمار السياحي والتي تتمثل في مقومات تاريخية وثقافية ، مقومات جغرافية ، مقومات بنيوية :

أولا : مقومات الجغرافية والطبيعية :

1_ الموقع والحدود :

تقع الجزائر شمال غرب القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، شرقا تونس وليبيا ، غربا المغرب وموريتانيا ، ويحدها من الجهة الجنوبية مالي والنيجر ، حيث تقع على مسافة ساعة من الطيران من كبريات العواصم الأوربية[2] ، تتربع الجزائر على مساحتها جعلتها تحتل اكبر بلد إفريقي حيث تقدر هذه المساحة ب 2.381.471كم2.

[1] _ بليل فدوى ، المرجع السابق ص 36 _37 .

18- Terfaya Nassima, « Apport de la culture marketing dans le developpement touristique-étude comparative au sein des pays du maghreb(Algerie,Maroc,Tunisie) »,édition Houma, Alger, 2008, p.p140-141.

1_ المقومات الطبيعية :

إن الجزائر هي بلد الألوان المتباينة ، افريقية من جهة وواقعة في أحضان البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ، أينما تتعايش الفصول الأربعة في مناطق مختلفة وفي أن واحد ، جغرافيا متنوعة ومظاهر شتى ومناظر طبيعية ساحرة وعذراء .

1_1 الشريط الساحلي :

بفضل واجهتها البحرية الممتدة عللا طول 1600 كلم ، تعتبر الجزائر شرفة حقيقة على البحر الأبيض المتوسط وتزخر بثروات تتنوع من منطقة إلى أخرى ، ساحلها عبارة عن خلجان وشواطئ قبالة البحر ، انطلاقا من ميناء القالة بالقرب من الحدود الشرقية للوطن في شكل تتابع للمفاتن الطبيعية المدغمة بجبال أضفت عليها رونقا فريدا . ولعل ماساهم في الحفاظ على هذه المعالم الطبيعية الرائعة هو الطبيعة الجبلية والصخرية لهذا الساحل من خلال المنحدرات الجبلية والصخور المتجذرة في عمق البحر ، فالشريط الساحلي الجزائري من أروع المناظر الطبيعية في العالم ، من خلال ماترسمه المرتفعات الجبلية التي قد يصل علوها إلى 1000 متر ، كما أنها تفصل الشواطئ عن الكورنيش الذي تشكله الطرق الساحلية .[1] ولقد عرف هذا الساحل في مرحلة مابعد الاستقلال عدة تطورات ، تمثلت في انجاز منتجعات سياحية وفندقية في بعض الولايات الساحلية مثل العاصمة ، عنابة ، تيبازة ، وهران ، تلمسان ... الخ والتي انصهرت ضمن الطبيعة الخلابة . فالجزائر وجهة متميزة عبر البحر الأبيض من القالة إلى الغزوات غربا ، وتضم 14 ولاية ساحلية موزعة على طول الشريط الساحلي منها : الجزائر ، عنابة ، تلمسان ، بجاية .

1_2 المناطق الجبلية :

تضم الجزائر من الشرق إلى الغرب سلسلتان جبليتان قديمتان تسميان الأطلس ، وهو عبارة عن سلسلة جبال مخضرة ، عدة مناطق موصولة بشبكة الطرق مصنفة ضمن الحظيرة الوطنية ، حيث توجد عدة حيوانات ونباتات استثنائية . من الغرب إلى الشرق تندرج عدة جبال كجبال تلمسان ، تسالة ، بني شقران ، الونشريس ، الأطلس البليدي ، تيتري ، جرجرة والحضنة ... الخ ، حظائر مواتية للتخييم الجبلي لعشاق الطبيعة خلال فصل الصيف ، كما تلائم هواة التجوال واللقاءات المفعمة بالود مع السكان المضيافين والكرماء لهذه المناطق . ولعل ابرز هذه السلاسل مايلي :[2]

[1] _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "الجزائر البلد النور " ، ص 9 .
[2] _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة " الجزائر بلد النور " ، ص 27-28 .

ا_ الأطلس البليدي : يضم عدة قمم يتجاوز علوها 1600 مترا ، تعد رئة المنطقة ، تعج بمناطق سياحية جميلة، على رأسها الشريعة حيث الحظيرة الوطنية ، تتعرج الطريق إلى غاية علو 1550 متر ، عند القمة تم انجاز محطة صغيرة يمكن الوصول إليها عبر وسيلتين : عبر الطريق (30دقيقة)أو بواسطة النقل الهوائي (التليفيريك) التي تسمح لك بالتمتع بالمنظر الجميل .

ب_القبائل : تم إنشاء في هذه المنطقة تيكجدة وتالاغيلاف كمركبات فندقية مجهزة جيدا ، كما تندمج هذه المركبات ضمن الطبيعة العذراء للمنطقة ، بما يستجيب لأذواق هواة الاصطياف كالتزلج الالبي ، التزلج في مسافات طويلة وحتى الزلاقات ، كما تتيح تيكجدة لزوارها كل مايصبون إليه . لالا خديجة أعلى قمة في شمال الجزائر ، حيث توجد على مرمى حجر تماما مثل الموقع المشهورla main du juif.

ج_ جرجرة : تمت ترقية منطقة جرجرة إلى حظيرة وطنية يمكن مشاهدتها والتمتع فيها بعدة أنواع نادرة من النباتات والأشجار مثل : الأرز الأسود .

2_ المناخ في الجزائر:

يمتاز المناخ في الجزائر بالتنوع والاختلاف حسب اختلاف المناطق فيما يلي أهمها :[1]

2_1 مناخ البحر الأبيض المتوسط : ينحصر هذا النوع من المناخ في شمال البلاد وكذا شرقها وغربها وجزء من بلاد القبائل من ناحية الجرجرة ، ويصل من جهة الجنوب إلى شمال قالمة ، باتنة ، سوق أهراس ومن الغرب حتى تلمسان ، ومن أهم نباتات هذه المناطق أشجار البلوط والفلبين والصنوبر ... الخ

2_2 : المناخ المتوسطي شبه رطب : يمتد من جنوب التلي القسنطيني وجبال البيبان والجزء الشرقي من الظهرة إلى البليدة ، وصولا إلى المدية وتنس غربا ، ومن أشهر نباتات هذه المناطق غابات البلوط الأخضر .

2_3 النوع شبه جاف : يمتاز بالحرارة المعتدلة طول فصول السنة ، ماعدا فصل الصيف الذي تكون فيه الحرارة مرتفعة ، ويتواجد بعض المناطق مثل : بسكرة ، تقرت ، بوسعادة ، كما إن هذه المناطق يتواجد بها مساحات ملحية ورملية ذات فائدة علاجية وخاصة في فصل الربيع والصيف .

2_4 المناخ الصحراوي : يمتاز باعتدال الحرارة نهارا خلال كافة فصول السنة ماعدا فصل الصيف تكون فيه الحرارة مرتفعة جدا ، ومن بين المناطق هذا المناخ تيميمون التي يتواجد بها غروب شمس رائع وتمنراست التي تمتاز بتغير

[1] _ محمد عز الدين ، " أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسية الا قتصادية – حالة الجزائر – " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2012 ، ص91 ، 92 .

لون رمالها بين الفترة والأخرى ، كما توجد بها أعشاب طبية مختلفة ذات فائدة علاجية كبيرة وكذلك اليزي وبشار ، ادرار وغيرها .

3_ الحمامات المعدنية :

لا تزال الجزائر إلى يومنا هذا تتميز ببعض أثار الحمامات الرومانية ، فاالتداوي بالمياه المعدنية ومياه البحر يمثل جانبا من جوانب السياحة المائية ، فقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية بمختلف مزاياه العلاجية ، وتصنف هذه المنابع حسب قائمة وطنية على النحو التالي : 136 محطة معدنية ذات أهمية محلية ، 55 ذات أهمية جهوية و11 ذات أهمية وطنية .[1]

تتموقع الحمامات في الجزء الشمالي من الوطن وتمتد الى مشارف الجنوب الكبير ، تختلف خصوصياتها من موقع لأخر ، مما يمثل خريطة كاملة ومتنوعة من المزايا العلاجية التي تتيحها هذه المياه . فالزائر يجد الراحة والشفاء بكل من حمام بوغرارة والشيقر بتلمسان وبوحجر بعين تموشنت ودباغ بقالمة والصالحين في كل من بسكرة وخنشلة وبوحنيفة في معسكر ، إضافة إلى كل من حمام ريغة بعين الدفلى وحمام ربي بسعيدة ، حمام ملوان بالبليدة ، قرقور وحمام السخنة بولاية سطيف وحمام التلاغمة بولاية ميلة ، إلى جانب العديد من المنابع الحموية الأخرى المتواجدة عبر التراب الوطني ، حيث أن الكثير منها لا يزال على حالته الأولية ، أما العلاج بمياه حديث النشأة ، ويعد مركز سيدي فرج مرجعا في هذا المجال إضافة إلى بعض الاستثمارات الخاصة التي بادر إليها أصحاب المشاريع الاستثمارية

ثانيا : المقومات التاريخية والثقافية

1_ المواقع التراثية

تضم الجزائر العديد من المواقع التراثية التي تم تصنيفها كتراث عالمي من منظمة اليونسكو وتتمثل في :

1_1 القصبة (الجزائر) : زيادة على تاريخها الممتد على 3 ألاف سنة ، كانت مستقرا دائما للسكان الأصليين الذين اضفو على منازلهم تصميما محليا يستجيب لطريقة عيشهم في هذه الأحياء . صنفت عام 1992 كموقع تراثي عالمي ، كما أنها كانت تمثل معلم وطني ، حيث تم صقل وتطوير الهوية الجزائرية خلال فترة الاستعمار وكانت من أهم معاقل الروح الوطنية ، تتميز القصبة بأبعاد ثلاثية فنية ، ثقافية ، سياسية ، الأمر الذي اكسبها أهمية وطنية كبيرة .[2]

1_2 تيبازة : صنفت عام 1982 ، هي عبارة عن مدينة سياحية خلابة تقع على بعد 70 كلم عن الجزائر العاصمة ، وهي بمنزلة محطة حموية شهيرة لا سيما بفضل مركبيها السياحيين ، تحتضن تيبازة في قلب المدينة إطلالا

[1] _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "الجزائر ذاكرة ومناظر "، ص30 .
[2] _ مطبوعات الديوان الوطني ، " الجزائر بلد النور " ،مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

تعود لمدينة رومانية أسرة . ولن كشف النقاب عن جزء كبير من المدينة العتيقة التي شيدها يوبا الثاني فان الجزء الأخر لا زال دفينا تحت إطلال من الثرى ينتظر اليوم الذي يبرز فيه للعالمين بكل تاريخه وروعته .[1]

1_3 جميلة (سطيف) : صنفت عام 1982 ، تلقب بالحسناء الواقعة على بعد ثلاثين (30) كلم عن مدينة سطيف ، وتعد كنزا تاريخيا لا يقدر بثمن ، المدينة العتيقة هي من أجمل المدن الرومانية المشيدة على ارض نوميديا ، أعدها الإمبراطور نيرفا سنة 96 م لتحتضن مقرا عسكريا ، لكنها تحولت فيما بعد إلى مدينة للسياحة والاستجمام، حيث توفر متعة وراحة لزائرها الذي ينجذب بكل سهولة وراء سحرها ، لاسيما في مدرج قوس النصر ومنتدى العقلاء ، وتعد أثار منازل وحمامات الخواص المرآة العاكسة لمكانة ساكنيها وموقعهم الاجتماعي.

قلعة بني حماد (المسيلة) : صنفت عام 1981 ، تم تشييدها خلال القرن الحادي عشر سنة 1008 من طرف حماد ، حيث وقع اختياره على موقع قلعة بني طويل الموجودة في جنوب جبل معديد ، شمال شرق المسيلة ، كانت عاصمة لدولة لها دور بارز ومؤثر في تاريخ المغرب العربي ، على غرار الفاطميين ، ليتخذ بعدها الزيريون القيروان مقرا لهم ، مما أدى إلى تعرضهم للعديد من الهجمات من الغرب ، من طرف الزناتة الموالون للخليفة في قرطبة .

وهناك مواقع تراثية أخرى منها : تيمقاد (باتنة) ، الطاسيلي ناجر ، وادي مزاب (غرداية) .

2_ الصناعات التقليدية

الصناعة التقليدية في الجزائر تقليد ازلي يكشف عن فن يمزج بين المهارات ويخص عدة قطاعات مثل النسيج، الحلي، الخزف، الفخار، صناعة الخشب والنحاسيات، حسيت تستعمل هذه الصناعات مواد عديدة : الخشب، الصوف، الجلد، الطين، المرجان، المعادن (ذهب ، فضة ، نحاس) .

إن الصناعة التقليدية في الجزائر مثالا رائعا من التناغم والتناسق رغم تأثير ثقافات أخرى، خاصة الرومانية والبيزنطية، العربية الإسلامية ، التركية والفرنسية ...الخ ، هذه التأثيرات تتجلى خاصة في استعمال بعض التقنيات كالتقطيع واستعمال السلاسل ، إلى جانب ذلك تحلقت صناعة الحلي الجزائرية التقليدية حول قائمة متنوعة من الأشكال والزخارف وردية ونجمية ، مثلثات ومعينات ...الخ ، كما انه منذ أمد بعيد تعد الزربية مسالة تخص الجميع في الجزائر حيث تتميز أشكالها وتنوعها الأصيل حتى لو أصبح اليوم هجينا بفعل اللمسات الحديثة ، إضافة إلى صناعة النحاس المعروفة بجودتها في الجزائر ، والتي تأثرت كثيرا بالأنماط والأشكال المستوحاة من الأندلس أو من الدولة العثمانية ، سواء كان اصفرا أو احمر .[2]

[1] _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "تراث الجزائر الروماني" .، الجزائر .
[2] _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، " الجزائر بلد النور " ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

ثالثا : المقومات المادية (البنية التحتية)

تتمثل المقومات السياحية المادية في توفير خدمة فندقية تتناسب مع مختلف أحجام ومستويات السائحين ، إلى جانب توفير البنية التحتية الملائمة عللا غرار الطرق السريعة ، الموانئ البحرية والمطارات ، شبكة الاتصالات وغيرها[1] . حيث تتميز الجزائر بمستوى مقبول عموما في مجال البنية التحتية ومن المنتظر أن يعرف تحسنا اكبر في المستقبل خاصة بعد انتهاء مجموعة من المشاريع الهامة على غرار مشروع الطريق السيار شرق _ غرب ، مشروع ميترو الجزائر وعدة مشاريع أخرى .

الفرع الثاني : مجالات الاستثمار السياحي

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى ، يجعل من عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسالة صعبة ومعقدة ، ولكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على أن مجالات الاستثمار السياحي تتحدد بما يأتي[2] :

1_ مجال الإيواء السياحي : ويضم الفنادق والموتيلات ، الدور السياحية ، دور الاستراحة ، المجتمعات السياحية ، المدن والقرى السياحية ، الشقق ، الكابينات ، المخيمات السياحية ، وغيرها من أماكن الإيواء المختلفة .

2_ مجال اللهو والترفيه : ويضم صالات الألعاب ، الكازينوهات ، المقاهي ، المطاعم السياحية ، المسابح ، الحمامات ذات المياه المعدنية ، مضخات المياه ، المتنزهات ، مدن الألعاب ، الحدائق العامة وغيرها .

3_ مجال النقل والمواصلات والاتصالات : ويشمل :

ا_ استثمارات مخصصة لإقامة المرائب والمحطات وأماكن الوقوف السيارات ، الأرصفة النهرية والبحرية وأماكن الوقوف العبارات والزوارق السياحية ، المطارات وملحقاتها ، محطات القطارات ، الموانئ البحرية وملحقاتها .

ب_ استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية .

ت_ استثمارات مخصصة لشراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب والعبارات والزوارق والطائرات والقطارات المخصصة لأغراض السياحية .

ث استثمارات مخصصة لإقامة البريد والتلغراف والهواتف الأرضية والنقالة والانترنيت ضمن المواقع السياحية .

4_ **مجال البنى الارتكازية السياحية** : وتضم شبكات المياه العذبة ، المجاري ، الكهرباء ، الغاز ، الطرق ، الجسور ... الخ ، من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية .

---

[1] _ بوفيلح نبيل ، تقرورت محمد ، " دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا – حالة الجزائر ، تونس والمغرب –"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول : " السياحة في الجزائر – واقع وأفاق –" ، المركز الجامعي البويرة ، الجزائر ، 11-12 ماي 2010 .

[2] _ إسماعيل الدباغ ، الهام خضير شبر ، "مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل "، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ص 137-138 .

5_ **مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي** : وتضم مكاتب الاستعلامات السياحية ، المكاتب والشركات السياحية ، الاتفاقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية ، وكل رأس مال يستخدم لخدمة التسويق والإعلام السياحي .

6_ **مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي** : ويشمل المدارس والمعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية ، وما ينفق على الدورات التدريبية ، ايفادات الكوادر السياحية للخارج ، وما ينفق على استقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحي ، وما ينفق كذلك على إقامة المؤتمرات والندوات السياحية ، إلى جانب ما ينفق على إعداد الأبحاث السياحية .

7– **مجال الإحصاء والمسح السياحي** : ويشمل الاتفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي ، وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي ، بالإضافة إلى ما ينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

8_ **مجال الإدارة السياحية** : ويشمل إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية (سواء كانت وزارة أو مؤسسة أو هيئة) ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات .

المبحث الثاني : واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا ضمن استراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة ، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية ، وذلك من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والكيفية جاءت ضمن التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية ، وعليه سأتطرق إلى مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر (مطلب الأول) ، برامج ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر (مطلب الثاني)

المطلب الأول : مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

يندرج مفهوم مناخ الاستثماري ضمن مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجاذبة لرؤوس الأموال سواء الوطنية أو الأجنبية ، حيث يعد مناخ الاستثمار في الجزائر مناخا جاذبا لتميزه بعدد من الخصائص المشجعة على الاستثمار فيه ، سأتناول في هذا المطلب أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر (فرع الأول) ، ودور القطاع الخاص في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر (فرع الثاني) ، والتدابير التحفيزية للاستثمار السياحي في الجزائر (فرع الثالث) .

الفرع الأول : أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر

أصدرت الجزائر مجموعة قوانين تسعى من ورائها إلى تهيئة مناخ الاستثمار وتطويره ، كما جاءت هذه القوانين بضرورة إنشاء هيئات ووكالات تعمل على تنظيم الاستثمار ومرافقته أهمها :

1_ **المجلس الوطني للاستثمار (CNI)** : يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى لمرسوم سنة 2001 وهو عبارة عن : " جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة "، ومن مهام هذا الجهاز مايلي :[1]

_ إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات .

_ يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب والقيام بعملية بحثية لها ، كما انه يقوم بتقديم توصيات إلى المصالح الحكومية من اجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها .

_ إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات ANDI لحساب الدولة والمستثمر ، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها .

_ اقتراح التدابير الأساسية التي من شانها إن تطور الاستثمارات ، من خلال وضع إطار عام لخطة هذه الاستثمارات .

_ دراسة طلبات منح المزايا بعد توفر الشروط اللازمة لذلك ، مع إصدار القرار الخاص بمنحها .

_ رفع التقارير إلى مصالح الحكومة متضمنة اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة .

2_ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** : انشات هذه الوكالة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 ، حيث جاءت من اجل تطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSIوذلك في 20 أوت 2002 ، وهي عبارة عن : " مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء "1 . كما تمثل هذه الوكالة خصوصا في الجزائر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة .

[1] _ احمد سمير ابو الفتوح ، " دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر " ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015 ، ص 46 .

ا_ مهام الوكالة : تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يلي :[1]

_ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية .

_ تسجيل الاستثمارات وترقيتها في الجزائر والترويج لها في الخارج .

_ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع .

_ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم .

_ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال .

_ تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار لأجل الموافقة عليها.

_ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به .

ب_ مراكز الوكالة : وهي عبارة عن أربعة (04) مراكز تنشا لدى الوكالة ، تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها ، وكذا لانجاز المشاريع ، وتتمثل هذه المراكز في :[2]

_ **مركز تسيير المزايا** : يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول باستثناء تلك الموكلة للوكالة .

_ **مركز استيفاء الإجراءات** : يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع .

_ **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات** : يكلف بمساعدة ودعم وإنشاء وتطوير المؤسسات .

_ **مركز الترقية الإقليمية** : يكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية .

ت_ الشباك الوحيد اللامركزي : تم إنشاء الشباك الوحيد كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار ورفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين الأجانب ، ومن خلاله تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه ثلاثين (30) يوما ،وتسلم الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار[3].

الفرع الثاني : قوانين ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

يخضع الاستثمار في القطاع السياحي كباقي القطاعات إلى أحكام قانونية ، حيث وضع المشرع الجزائري جملة من القوانين والتعليمات لضمان السير الحسن للمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع السياحي ، وتوفير إطار قانوني ومناخ تشريعي وتنظيمي لهذه الاستثمارات .

[1] _ القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 اوت 2016 ، العدد 46 ، المادة 26 ، ص 22 .

[2] _ القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار ، نفس المرجع السابق ، مادة 27 ، ص22 .

[3] _ احمد سمير أبو الفتوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

أولا : القانون رقم 01/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالتنمية السياحية

جاء هذا القانون ليحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها.[1]

1_ في إطار ترقية النشاط السياحي : يهدف هذا القانون حسب المادة 2 منه إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من اجل :[2]

_ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة

_ إدماج مقصد " الجزائر " ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية

_ إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع القدرات الإيواء والاستقبال

_ تنويع العرض السياحي العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية

_ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية

_ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية

_ تحين نوعية الخدمات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي

_ التطوير المنسجم والتوازن للنشاطات السياحية وتثمين التراث السياحي الوطني .

حيث تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية ، وهذا بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته[3]، كما انه من اجل تحسين العرض السياحي وتنويعه يجب أن تستند برامج تنمية الأنشطة السياحية إلى استغلال عقلاني ومتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد[4].

2_ في إطار ترقية الاستثمار السياحي ودعم التنمية السياحية : قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني ، تضع الدولة تدابير تشجيعية لا سيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية 5[5]، وتوفر لأجل ذلك لكل الشرط الضرورية مع التكفل بكافة الأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية ، والتأكيد على ضرورة انجاز المشاريع السياحية داخل مناطق التوسع السياحي ، حيث تهدف الدولة من وراء ترقية الاستثمار السياحي إلى تحقيق التنمية السياحية والرفع من قدرات الإنتاج

[1] _القانون رقم 01/03 يتعلق بالتنمية السياحية ، الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 المؤرخ ل 17 فيفري 2003 ، العدد 11 المادة الأولى ، ص 5.
[2] _ المرجع نفسه المادة 2 ن ص5.
[3] _ المرجع نفسه المادة 5 ، ص6 .
[4] _ المرجع نفسه ، المادة 6 ، ص6 .
[5] _ المرجع نفسه ، المادة 11 ، ص 6 .

السياحي ، مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني 16[1]، إذ أن التنمية السياحية تندرج من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، ومن اجل دعم التنمية السياحية ، تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة المستدامة للسياحة واستحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني 27[2]، كما تهدف الإجراءات المساعدة ودعم الاستثمار السياحي إلى تحقيق مايلي : 8[3]

_ إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي

_ تشجيع كل عمل يومي إلى رفع عدد مواقع وهياكل الاستقبال الموجهة للسياحة

_ تشجيع القدرة التنافسية بين المستثمرين داخل القطاع

_ ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة

_ تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم

_ تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية

_ تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للاستثمارات السياحية ويضمن شرط ترقيتها وتثمينها في إطار منسجم .

ثانيا : القانون رقم 03/03 ذي الحجة 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003 ، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى : 9[4]

_ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة السياحة

_ إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية من خلال استعمال واستغلال هذا التراث لأغراض سياحية

_ إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية الاستثمارات السياحية والحفاظ على الطابع العمراني المميز .

1_ في إطار حماية وتنمية مناطق التوسع والمواقع السياحية : تعرف منطقة التوسع السياحي في مفهوم هذا القانون على أنها : " كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة ، ومؤهلة لإقامة يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة ،

[1] _ المرجع نفسه ، المادة 9 ، ص 6 .
[2] _ المرجع نفسه ، المادة 18 ، ص 7 .
[3] _ المرجع نفسه ، المادة 19 ، ص 7 .
[4] _ القانون رقم 03/03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية ، الجريدة الرسمية ـ المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ، العدد 11 ، المادة الاولى ـ ص 15 .

ومؤهلة لإقامة أو تنمية مؤسسة سياحية ، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية "[1].

حيث تندرج تنمية وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، وتكون تنميتها وتهيئتها متطابقة مع التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والساحل والتراث الثقافي ، خاصة إذا كانت هذه المناطق تحتوي على تراث ثقافي مصنف[2].

إلى جانب إعداد جملة من الاستراتيجيات والبرامج من اجل تشجيع تنمية مناطق التوسع والمناطق السياحية [3].

من جهة أخرى تصنف مناطق التوسع والمواقع السياحية كمناطق سياحية محمية بناء على نتائج دراسات التهيئة السياحية من خلال تحديدها والتصريح بها[4].

وتخضع إلى إجراءات الحماية الخاصة الآتية :[5]

_ شغل واستغلال الأراضي الموجودة داخل هذه المناطق والمواقع في ظل احترام قواعد التهيئة والتميز .

_ الحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية من كل أشكال تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية والثقافية .

_ منه ممارسة كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي.

2 _ في إطار تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية : تتم تهيئة وتسيير منطقة التوسع والموقع السياحي وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة في إطار تشاوري ومصادق عليه من طرف التنظيم[6]، حيث تسند مهمة اقتناء ، تهيئة وترقية ، إعادة بيع وتأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لا نجاز المؤسسات السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحية .[7]

3_ تشكيل العقار السياحي : يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة 1[8]، ويجب على كل مستثمر أو مستفيد من قطعة ارض مخصصة لإقامة مشروع استثماري سياحي داخل مناطق التوسع السياحي ، سواء كان ذلك عن طريق الاقتناء لدى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة أو في إطار الامتياز من المؤسسة العمومية المختصة ، أن يلتزم بالبدء في انجاز المشروع في الآجال المحددة في دفتر الشروط 1[9]، كما انه في حالة إخلال المستفيد بهذا الالتزام يمكن

[1] _ القانون 03/03 ، المرجع السابق ، المادة 2 ـ ص 15 .
[2] _ المرجع نفسه ، المادة 5 ، ص 15
[3] _ المرجع نفسه ، المادة 4 ، ص 15 .
[4] . _ المرجع نفسه ، المادة 8 ، ص 15 .
45_ المرجع نفسه ، المادة 10 ـ ص 16 .
[6] _ المرجع نفسه ـ المادة 12 ، ص 16 .
[7] _ المرجع نفسه ، المادة 18 ، ص 16 .
[8] _ المرجع نفسه ، المادة 20 ، ص 16 .
[9] _ المرجع نفسه ، المادة ـ27، ص 16 .

فسخ عقد البيع أو سحب الامتياز ، في حين يخضع كل تغيير وتوسع أو تهديم لمؤسسة فندقية أو سياحية متواجدة داخل منطقة التوسع السياحي إلى رأي مسبق من الوزارة المكلفة بالسياحة[1].

الفرع الثالث: دور القطاع الخاص في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

يمثل القطاع الخاص دورا أساسيا في إنجاح عملية الاستثمار السياحي ، فهو الشريك الفاعل في تحريك عجلة التنمية السياحية لما له من خبرة استثمارية تمنحه القدرة على دخول سوق المنافسة المحلية والدولية .

أولا : القطاع الخاص وفعالية ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

لا يكاد أي بلد من بلدان العالم يخلو من وجود المنتجات وعناصر الجذب السياحية سواء الطبيعية منها (هبة البارئ عز وجل) أو التي هي من صنع الإنسان . وعلى الرغم من وجود الفرص الاستثمارية والإمكانيات والمقومات السياحية المتاحة إلا أن نسبة رأس المال المستثمر في قطاع السياحة قليلة جدا ومتواضعة بالنسبة إلى إجمالي الاستثمار العام في مختلف البلدان وخاصة العربية منها . إن للقطاع الخاص دور أساسي في ترقية الاستثمار السياحي ، لكنه عادة ما يواجه تحديات تضعف دوره كقطاع ريادي ومشارك فعال في التنمية السياحية ، حيث يتيح النشاط الاستثماري في قطاع السياحة فرصا استثمارية كبيرة ، وقادرة على المنافسة في وسط سوق السياحة العالمية ، والمطلوب هو استكمال الضلع الثالث من دعامات السياحة ، والمتمثل في تطوير مرافق الخدمات السياحية، ولكن ضمن إطار استراتيجي تسويقي يقوم على خطة واضحة[2]. من جهة أخرى تشكل السياحة فرصا غنية أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي للاستثمار السياحي في الجزائر، لا سيما بعدما قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لأخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الوطنية والدولية، وبما أن القطاع الخاص مسؤول عن توفير البنية الفوقية لقطاع السياحة، فان دوره في تنفيذ خطة التنمية السياحية ضعيف، لذلك يتطلب من الأجهزة الحكومية مساعدة الإدارات السياحية في إدراك هذا المفهوم والإسهام الفاعل في تنفيذ مخطط التنمية السياحية من خلال التركيز على :[3]

1_ تضمين مفاهيم التنمية السياحية في أهداف الخطة التشغيلية للمشاريع السياحية التابعة للقطاع الخاص وتوضيح الآثار الايجابية على انجاز العمل .

2_ زيادة القدرة التنافسية للمنشآت السياحية وزيادة الإنتاجية وذلك من خلال العمل على تطوير خدمات سياحية منافسة وملائمة لتنمية السياحة .

---

[1] _ المرجع نفسه ، المادة 23 - ص 17 .

[2] _ حمزة العرابي ، أينال الفوزي ، "مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول : " القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة " ، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة ، الجزائر ، 28/27 سبتمبر 2015 ، ص8 .

[3] _ موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، " أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة " ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 264 ، ص265 .

3_ الاعتماد على العمالة الوطنية في تطوير قطاع السياحة لضمان مشاركة المواطنين بشكل أوسع في تنمية القطاع، ومن ثم في تفاعلهم مع خطة التنمية السياحية .

4_ توزيع الاستثمارات السياحية بشكل يسهم في تنمية المناطق المختلفة ، والاستفادة من الإمكانيات والمقومات السياحية ومراعاة عدم التركيز على المدن الرئيسية فقط والضغط على البنية التحتية .

5_ زيادة دور القطاع الخاص الذي يمثل محور عملية التنمية السياحية لما يتمتع به من كفاءة إدارية وخبرة استثمارية ، وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير المنتجات والخدمات السياحية بأسعار منافسة ، كما يمتلك القطاع الخاص كذلك رأس المال حيث قد تصل نسبة تكوين رأس المال الخاص إلى إجمالي تكوين رأس المال إلى أكثر من النصف في العديد من البلدان الصناعية . وبالتالي فان دور القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة وتنويع مصادر الدخل القومي يعد مكملا للدور الحكومي .

ثانيا : عناصر جذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي في الجزائر

هناك العديد من العناصر التي تجعل القطاع السياحي محط أنظار استثمارات القطاع الخاص في الجزائر، ومن بين هذه العناصر التي تشكل حوافز جدية لقيام القطاع الخاص بمشروعات سياحية مشتركة، نذكر منها الاتي :[1]

1_ مناخ استثماري أفضل وإجراءات أسهل للاستثمارات الخاصة ، من خلال التشريعات والقوانين المحفزة للمستثمرين ، وبالتالي يمثل الاستثمار السياحي في الجزائر فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر .

2_ اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات هامة .

3_ توفر العديد من فرص الاستثمار السياحي للربح داخل الوطن ، وتوفر الخبرات الجزائرية الناجحة ذات المستويات العالمية والعالية ، لا سيما في مجال إدارة الفنادق والمطاعم وتأسيس المشاريع السياحية .

4_ توفر العديد من المقومات والمواقع التاريخية والدينية والبيئية والصحية ، التي تعد من أهم المقومات العالمية جذبا للسياحة ، فالجزائر تزخر بثروات سياحية هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة تصبح قطبا سياحيا عالميا بامتياز .

5_ توفر روح الضيافة والكرم ، فضلا عن تنوع التراث والعادات القائمة وذلك بتعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية .

6_ أهمية السياحة الداخلية مما يستدعي النظر فيها لتلبية رغبات وطلبات المواطنين ، وبالتالي تعتبر مدخلا رئيسيا لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر .

[1] _ بتصرف الطالبة عن : الدليل السياحي العربي ، المجلس الوزاري العربي للسياحة ، قطر الإعلام والتسويق ، جامعة الدول العربية ، 2004 .

7_ مناخات متجانسة ومتكاملة ، معالم تمكن من قضاء موسم سياحي في كل الفصول ، فكل أنواع السياحة يمكن أن تمارس : سياحة شاطئية ، سياحة أعمال ، صيد ، سباقات الرالي ، سياحة صحية ، مراكز معدنية ، سياحة ثقافية ورياضية ، سياحة المعالم الأثرية ... الخ .

8_ كون الجزائر مقصدا غير معروف سياحيا ، مما يجعلها اتجاها جديدا للسياحة الدولية.

الفرع الرابع: التدابير التحفيزية للاستثمار السياحي في الجزائر

تمثل الحوافز مجموع الإغراءات والتشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمار في مجال معين ، ومن اجل تشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية السياحية ، قامت سلطات الدولة بتقديم بعض الامتيازات وذلك في إطار تدابير دعم الاستثمار حسب كل قطاع ، وفيما يلي جملة التحفيزات التي استفادت من الاستثمارات السياحية ، والتي جاءت ضمن قانون الاستثمار :[1]

1_ يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية ن بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم انجاز المشاريع الاستثمارية السياحية .

2_ تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 % ، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة .

3_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون سواء الوطنيون أو الأجانب ، باستثناء وكالات السياحية والأسفار ، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة .

4_ تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب من تخفيض يقدر ب 3 % و 4.5 %على التوالي ، وذلك من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية .

5_ تستفيد عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب في إطار " مخطط نوعية السياحة " من تخفيض يقدر ب 3% و 4.5% على التوالي من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية .

6_ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني ، وذلك بالنسبة للنشاطات السياحية الفندقية والحموية .

[1] _ القانون رقم 03/03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ، العدد 11 ، المادة 27 ، ص 17 .

7_تطبيق النسبة المنخفضة ب 7 % من الرسم على القيمة المضافة ، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية ، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة ، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي .

8_ الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال ، وكذا تأسيس مؤسسات في قطاع السياحة .

9_ تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا .

10_ من اجل تشجيع قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا ، تستفيد الأراضي الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر ب 50% ، 80% على التوالي .

11_ توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، لفائدة الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة .

المطلب الثاني : مشروع ترقية الاستثمار السياحي (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025)

منذ بروز السياحة المستدامة كظاهرة حضارية وسلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية واجتماعية من ناحية أخرى ، ارتبط ظهورها بظهور التخطيط السياحي ، سأتناول في هذا المطلب ، ماهية المخطط التوجيهي للسياحة (فرع الأول) ، مخططات انعاش السوق السياحية في الجزائر (فرع الثاني) ، نتائج تقييم نموذج التهيئة السياحية 2025 (فرع الثالث) :

الفرع الأول : ماهية المخطط التوجيهي

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية ، وكذلك من خلال وضع الشروط الرئيسية للتهيئة السياحية والعامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهذا المخطط يسعى لإعادة التنظيم السياحي والتحول قصد الارتقاء إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات .

1-تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01/02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، وبالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط[1] الى مايلي :

[1] _عوينان عبد القادر ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل مخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق 2030 ، الملتقى العالمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول ، ص06 .

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة ، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009 ، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في أفاق 2015 ، والمحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد في أفاق 2025 .
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده .
- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل ، الميزان التجاري ، الاستثمار) .
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي .
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة .

وبالتالي يعبر هذا المخطط عن إرادة الدولة الفعلية من خلال تثمين مختلف القدرات السياحية الثقافية والتاريخية ، بغية استغلالها لصالح السياحة الجزائرية والنهوض وجعلها قطبا سياحيا في المنطقة الاوروموتوسطية ، ويعد هذا المخطط أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر ، وكذلك تجسيد التوجه الساعي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نتيجة عمل فكري واستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص .

الفرع الثاني : مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر

تشكل الأدوات الأتي ذكرها طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية ، تضمن إعادة الاعتبار للسكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية ان تلعبه على مستوى السياحة الدولية ، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة ، ولقد شرع العمل في الجزائر ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008 ، قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر ، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات الأولوية وكدافع للانطلاق السياحي ابتداء من عام 2008 ، مدعومة بمخطط نوعي ، والشراكة بين القطاع العام والخاص ، إضافة إلى مخطط التمويل السياحي .

وفي مايلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للأفاق 2025 .[1]

ا-: مخطط وجهة الجزائر : تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية ، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي ، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها ، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة ، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسالة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية ، تكون ابرز ملامحها

[1] _ عامر عيساني ، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر ، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حاج لخضر باتنة 2010/2009) ص 17 .

الأصالة ، الابتكار والنوعية ، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة ، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره ، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق .

ب–: الأقطاب السياحية للامتياز : القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة ، التسلية ، الأنشطة السياحية والدورات السياحية ، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية ، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية ، ومتعدد الأقطاب ، يدمج المنطق الاجتماعي ، الثقافي ، الإقليمي ، التجاري ، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق ؛ وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الاطار ، سبعة أقطاب سياحية الامتياز هي[1] :

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق** : ويشمل كل من عنابة ، الطارف ، سكيكدة ، قالمة ، تبسة ، سوق اهراس .
- **القطب السياحي للامتياز شمال وسط** : الجزائر ، تيبازة ، بومرداس ، البليدة ، الشلف ، عين الدفلة ، البويرة ، بجاية ، تيزي وزو .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شمال غرب** : مستغانم ، وهران ، غين تموشنت ، تلمسان ، معسكر ، سيدي بلعباس ، غليزان .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق** : الواحات ، غرداية ، بسكرة ، الوادي ، المنيعة .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب** : توات ، القرارة ، طرق القصور : ادرار تيميمون بشار .
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** : طاسيلي ، اليزي ، جانت .
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** : أدار تمنراست .

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدد مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها ، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن ، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحية صحراوية ، سياحية لاستجمام ، سياحة علاجية وصحية) ، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي وبالتالي فان الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني ، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع .

[1] _ زغاش عبد القادر ، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016/2015 .

ج-: مخطط النوعية السياحية : لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة ، وهو ما جعل مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني ، فهو يرتكز على التكوين والتعليم ، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم ، فالمخطط النوعي للسياحة يشمل :

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي .
- منح رؤية جديدة للمحترفين .
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية .
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية .

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 ، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا ، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف باستراتيجية للتكوين ، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في أفاق[1] 2025 :

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية ، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة .
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي .
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية[2].

د-: مخطط الشراكة العمومية الخاصة : لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص ، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في السياحي ، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ، ووضع المنشات القاعدية كالمطارات والطرق ، في خدمة السياحة ، كما أنها تسهر على حفظ النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية فالقطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي ، ويثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه .

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية الخاصة ، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص ، وذلك من اجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي ن وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية ن لبلوغ مستوى تضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا .

---

[1] _source office nationale de la statisque et ministère du tourisme et de l'artisanat .

[2] _زغاش عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 128 .

هـ- مخطط تمويل السياحة : اخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة ، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى ، ولذلك فان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة ، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة ، فاالامر يتعلق ب :

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار ، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال[1].
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية التمديد في مدة القرض .
- مرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال نظام مرافقة مالي .
- مساعدات للتكوين ، تشجيع شامل للنوعية ، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي .

الفرع الثالث : نتائج تقييم نموذج التهيئة السياحية 2025

من خلال دراسة نموذج التهيئة السياحية تفتق 2025 توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات هي :

- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الذي كان بعد الاستقلال وماتبعه من مخططات، أعطيت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة ، وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة .
- التأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع .
- عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل وإهمال هذا القطاع ووافقها تراجع في عدد الوافدين
- عدم وجود طاقات إيواء كافية وتوزيعها مرتكز أساسا على المنتوج الحضري يليه المنتوج الشاطئ أما باقي المنتجات فطاقات إيواء ضعيفة .
- تدفق ضعيف للسياح ، معظمهم جزائريين مقيمين بالخارج .
- ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات المميزة له والمقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية وهياكل الاستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقتها وعدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا ، وعدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع .

[1] _ زغاش عبد القادر ، المرجع نفسه ، ص 129 ، ص130 .

- ضعف الإيرادات السياحية للجزائر ، وعجز الميزان السياحي الجزائري نتيجة زيادة النفقات والذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية .
- عدم توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة وخصوصا لفائدة الموظفيين المعنيين مباشرة بالنشاطات السياحية كما يجب أن تشمل تلك البرامج على مجموعة واسعة من المواضيع مثل تعلم اللغات الأجنبية وتقنيات الأعمال والسياحة والتأثيرات البيئية الاجتماعية والثقافية .
- عدم تنويع المنتوج إذ أن للجزائر مقومات لا توجد في بلدان أخرى كطول الشريط الساحلي 1200 كلم الذي يشجع السياحة الشاطئية ، وصحراء كبرى تحتل 80% من المساحة الكلية والتي تحتوي على معالم أثرية وتاريخية كالهقار والطاسيلي كما تحتوي على أكثر من 200 منبع معدني منتشرة عبر مخالف أنحاء الوطن.
- عدم تطبيق سياسات صارمة بتطبيق معايير الاستدامة في المؤسسات السياحية من إعادة تدوير النفايات .
- استخدام الطاقة البديلة ، حسن استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق سياحة المستدامة .
- تعمل الجزائر على تشجيع السياحة العربية وذلك من خلال فتح الخطوط الجوية وإقامة المعارض والمشاركة في المهرجانات التي تفتح المجال للتبادل الثقافي وفرصة التعرف بالمنتوج السياحي ؛ وتعمل الجزائر على إتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل عمليات الدفع والحجز وتحويل الأموال فهذا يعتبر من المعوقات التي تواجه الأجانب[1].

[1]_ ا ، سعيداني رشيد ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2017 ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر .

ملخص

الجزائر تزخر بمقومات ومؤهلات سياحية معتبرة ، كما يعتبر الاستثمار السياحي احد الآليات لاستقطاب رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية إضافة إلى إكساب الخبرات اللازمة لتطوير القطاع ، لذا يجب على الجزائر تذليل العقبات التي تقف حيال استقطاب هذا النوع من الاستثمارات والتي تسهم أساسا في الوصول إلى تنمية سياحية مستدامة واقتصادية شاملة ، والأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل والتنمية بين كافة القطاعات ، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم ، وأيضا تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، وتامين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية ، وفي هذا السياق جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز .

الفصل الثاني
معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر وطرق تقويمه

الفصل الثاني : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر وطرق تقويمه

رغم أن الجزائر تزخر بثروة سياحية معتبرة كفيلة بان تجعلها قطبا سياحيا هاما ، إلا أن هذا لا يكفي لقيام صناعة سياحية حقيقة وإنما ينبغي وضع استراتيجية فعالة لتثمين تلك الموارد واستغلالها امثل استغلال بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وفي المقابل يجب إن هذه الموارد بعناية خاصة تسمح بحمايتها والحفاظ على استمراريتها ، وعلى غرار ذلك فلن القطاع السياحي الجزائري يعاني ولفترة طويلة والإهمال وسوء التسيير وتهميشه بعدم إعطائه الدور اللائق به في البرامج التنموية ، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الذي آل إليه هذا القطاع ، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية .

أهدف من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي، وطرق تقويمه ومن هذا المنطلق قمت بتقسيم الفصل إلي مبحثين :

المبحث الأول : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: طرق تقويم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الأول :معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

تعمل الجزائر جاهدة على تشجيع الاستثمار السياحي ويتطلب ذلك استثمارات مالية كبيرة خصوصا في تهيئة البنية التحتية وحماية التراث الثقافي ، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين ، وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية ، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا يبقى هذا النوع من الاستثمارات يعاني من عدة مشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا ، ولعل من بين اكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد نجد مشكل التمويل ومشكل العقار السياحي ، حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب هذه المشاكل .

وعليه سنتطرق إلى أهم المشاكل التي يعتني من الاستثمار السياحي في الجزائر (المطلب الأول) ، وعراقيل مختلفة أثرت هي الأخرى على تراجع الاستثمار السياحي (المطلب الثاني).

المطلب الأول : أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر

رغم الإمكانيات السياحية الضخمة التي تزخر بها الجزائر إلا انه تم إحصاء جملة من النقائص التي تعيق تطوير القطاع السياحي فيها ، كون تنمية هذا الأخير مرهونة إلى حد كبير بمدى نمو ونجاعة الاستثمار في هذا القطاع وتزايد وتيرته ، حيث نبرز فيما يلي أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي

الفرع الأول : أزمة العقار السياحي

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال وعليه جاء القانون 03-03 الصادر في 2003/02/17 ، والمتعلق بالمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية قد جاء في المادة 20 منه ما يلي " **يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص** ".

ورغم هذه الإجراءات القانونية إلا انه تبقى هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها :

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل .

- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي
- قلة المواد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية والاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة ، ملكية وطنية عامة ، أو ملكية وطنية خاصة .[1]

الفرع الثاني : التلوث البيئي وتأثيره على السياحة

تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية فالبيئة في حد ذاتها منتج سياحي ولذا فانه من مصلحة الأعوان المتدخلين في السياحة حماية البيئية ، والمحافظة على مواردها الطبيعية النباتية والحيوانية ، فخلال السنوات التي تلت الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا ملائما لحالتها ، بلد سائر في طريق النمو ويستطيع أن يفتح طريقا مختصر سريعا للتنمية ولقد ترتبت عن مراحل هذه التنمية أثار سلبية على البيئة ، وبالتالي الإسراع في تنفيذ خيار التنمية المبني على تكثيف استغلال الموارد الطبيعية ، خاصة في ميادين المحروقات والصيد البحري والفلاحة والغابات ، والدور المركزي للقطاع العمومي المفتقر لنظام ترشيد اقتصادي وايكولوجي قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية حياة المواطنين الجزائريين لكن ذلك كان على حساب البيئة التي كلفها اختلال في توازنها .

حيث بدا التلوث يظهر للعيان وقد كان تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السباق الاقتصادي والاجتماعي قد حمل أولى عناصر التفاعل بين السكان والبيئة مشيرا بذلك إلى بداية التلوث البيئي في الجزائر[2].

وينقسم التلوث البيئي وتأثيره على السياحة إلى :

أولا_ التلوث الجوي والتلوث الناتج عن النشاط الصناعي : يعود التلوث الجوي إلى عدة أسباب منها حركة مرور السيارات وحرق النفايات الصلبة واهم الملوثات المسببة للتلوث الجوي نجد أكسيد الازوت وأكسيد الكربون والمكونات العضوية المتطايرة الميثانية والمواد الجزئية والرصاص والديوكسيد الكبريت مع العلم أن معظم هذه الملوثات تنتشر في ولايات شمال البلاد مع تركز هذا النوع من التلوث في الجزائر بومرداس تيبازة .

[1]- بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل ، أزمة العقار في الجزائر دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 ، ص 62.
[2] _source office nationale de la statisque et ministère du tourisme et de l'artisanat

بالإضافة إلى التلوث الصناعي الناتج عن المؤسسات الصناعية سنويا أكثر من 220مليون متر مكعب من المياه المستعملة وهي محملة ب 8000 طن من المواد الازوتية ، كما أن القدرة على تنقية الشوائب الصناعية الجزائرية يمثل حوالي 200 مليون طن متر مكعب في السنة أي 10%حجم المياه المستعملة كليا 1.

ومع ذلك معظم النفايات الصناعية يتم التخلص منها في اغلب الأحيان في أماكن خلوية décharges souvages وكمحاول الاحتواء التلوث الصناعي قامت الدولة بوضع مشروع مراقبة التلوث الصناعي سنة 1994 ، ويخص أساسا الناحية الشمالية والجنوبية للبلاد ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق مايلي :

- تحقيق نجاعة للإطار المؤسسات القانوني .
- تشكيل نظام متابعة لتحقيق المشروع .
- تشجيع الدراسات القطاعية والمراجعات البيئة .

فتعتبر الصناعة مسؤولة بقدر كبير عن التلوث الحاصل على المستوى الوطني حيث تسببه الصناعات البيتروكيميائية وتحويل المعادن والصناعات الحديدية ومن بين المشاكل التي تعاني منها البيئة نتيجة هذا النشاط تلوث المياه بسبب تفريغ السوائل الصناعية في مصادر مياه الأنهار والأودية .

ثانيا_ الرمي العشوائي للنفايات : لقد أدى الرمي العشوائي للنفايات إلى تشكيل مظاهر غير لائقة بالبيئة وبالتالي تشويه البيئة وهذا لنقص الوعي الحضاري والثقافي للأفراد فيما يخص رمي النفايات والتسيير العشوائي لها ، بالإضافة إلى اتخاذ أماكن لرمي النفايات غير مخصصة لها قانونا ولا تخضع لأي رقابة ولا تحترم الشروط البيئية دون أي اعتبار لها ، وهذا ما أثر سلبا على المحيط الطبيعي بالإضافة إلى ذلك هناك غياب لجميع النفايات القابلة للتحويل والقيام برسكلتها ، مثل الورق ، الزجاج البلاستيك.

ثالثا_ التلوث البيئي وتأثيره على الصحة : إن تلوث الهواء الذي سببه الغازات المنبعثة من السيارات والمصانع حتما سيؤدي إلى تدهور صحة الأفراد بسبب هذه الغازات وهذه النفايات التي تؤثر سلبا على صحة هذا الأخير (الفرد) ومن الأمراض الشائعة عن التلوث الجوي هو مرض الربو الذي أصبح يشكل خطر على الجهاز التنفسي .

بالإضافة إلى انتقال جراثيم وطفيليات في الهواء ، وهذا راجع إلى تلوث الهواء برذاذات الرصاص وغبار الاكاسيد الكبريتية التي تسبب الأمراض التنفسية الحادة .

- الأهمية البيئية :

تكمل الأهمية البيئية السياحية من خلال ما يلي :

– الوعي المتزايد بأهمية وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسة الشركات والمصانع من جهة أخرى وبالتالي بدا الوعي والعمل الميداني في التزايد من اجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال القادمة ، وتجسيد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجاذب السياحي فيما يسمى بالسياحة البيئية[1].

الفرع الثالث : الوضع الأمني بالجزائر وعلاقته بالسياحة

أولا_ تعريف الأمن السياحي :

يعتبر الأمن السياحي الركيزة الأساسية للعملية السياحية ومن أهم العناصر لتحقيق التنمية سياحية شاملة ، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم ، حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية حيث يعد موضوع الأمن السياحي من الموضوعات الجوهرية التي يرتكز عليها القطاع السياحي ، حيث لا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار وهو نشر الوعي السياحي الحضاري الملتزم بمختلف الوسائل الإعلامية وعلى كافة المستويات وكذلك تكوين ودعم الاتحادات المهنية على مختلف أنواعها وخاصة تلك التي لها مساس بالسياحة وتحميلها مسؤوليات التعريف بالقوانين والنظم وخاصة تلك المتعلقة بالأمن السياحي[2].

ثانيا_ العلاقة بين السياحة والأمن : السياحة متلازمة ومترابطة بشكل قوي ومتين مع الأمن وذلك على النحو التالي :

1/ التقدم والازدهار السياحي يحتاج إلى تخطيط يعتمد على عدة عوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية ... الخ بمعرفة مستقبل هذه العوامل في ظل ظروف غير أمنية وغير مستقرة .

2/ الخطط المنجزة ستبقى حبر على ورق إذا لم تترجم إلى واقع ومشروعات قابلة للتنفيذ ، وتنفيذ هذه الخطط يحتاج إلى امن واستقرار .

3/ العلاقة تبادلية بين الخوف والسياحة فحيثما يوجد الخوف أو انعدام الأمن ينعدم معه قيام وازدهار صناعة السياحة .

4/ ثبات الأمن والاستقرار يتيح الفرصة للاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها مما يخلف تقدما اجتماعيا ونموا اقتصاديا .

[1]- السياحة البيئية هي جزء من السياحة المستدامة تتبع أسسها من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم في المحافظة على الإرث الوطني والطبيعي والثقافي وهي تعمل على مشاركة السكان المحليين ومساهمتهم في تخطيط وتطوير المشاريع وبالتالي تخفف من الترويج السكاني نحو المدن الكبرى .

[2]- محمد احمد العمري ، الأمن السياحي المفهوم والتطبيق ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص50.

5/ تواجد الأمن في أي دولة يشكل عامل جذب السياح ويكسب الدولة سمعة طيبة عالميا وإقليميا ويعزز من مردودها الاقتصادي[1].

ثالثا _ أبعاد الأمن السياحي :

1/ البعد السياسي للأمن السياحي : يعد الاستقرار السياسي من العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة على المستوى المحلي والدولي ، وذلك من خلال الظروف السياسية بالدول المصدرة للسياح وكذلك الظروف والأوضاع السياسية في البلدان والدول المضيفة لها ، فحكمة السياسية في أي دولة تخلق لدى الأمة وعامة الشعب مواقف واتجاهات وسلوكات تنشا عنها محبة وصدق وثقة بين الحاكم والمحكوم ، وينتج عنها الاطمئنان والاستقرار وتشجيع الأنظمة السياسية للمبادئ الهادفة والسلوكات المرغوبة وغيرها من متطلبات الإصلاح والبناء وتامين حاجات المواطنين وإشباعها وإشاعة روح العدل والمساواة والحرية والأمن والاستقرار[2].

2/ البعد الاقتصادي للأمن السياحي : يدل مفهوم الأمن الاقتصادي على رزمة من الإجراءات التي تكفل تامين كافة جوانب العملية الاقتصادية برمتها بالكل الذي يرفع من قدرات الدول على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى رفاهية شعوبها .

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين خطط التنمية الشاملة الخطط الأمنية أو الاستعدادات ، سواء كانت التنمية تستهدف القطاع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو البيئي حيث أنها تساعد على توطيد عوامل الاستقرار في المجتمع والعلاقة هنا طردية فكلما تطورت وتقدمت أنظمة المجتمع كان ذلك محققا للأمن والاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع ومن الواضح إن تحقيق الأمن الاقتصادي يعتبر بعدا هاما لتوفير البيئة الملائمة لنمو الاقتصادي القومي والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية[3].

3/ البعد الثقافي للأمن السياحي : ويعني ذلك بالتنمية المرتبطة بالحضارة وقيم المجتمع وهويته المحددة والحافظة عليها وحمايتها من العبث والتخريب و التهريب ، وتؤثر عمليات التربية والتعليم في مختلف المستويات على تكوين الثقافة العامة في المجتمع والتي تؤثر بدورها على القيم الكلية التي تحدد الأهداف والسلوكيات المقبولة وغير المقبولة اجتماعيا إلى المدى الذي يؤثر في طريقة إشباع الرغبات والاحتياجات بطرق من المجتمع ، حيث أن الثقافة هي حالة المعتقدات والقين السلوكية والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل ، ومن هنا فان معايير سلوك الإنسان تحددها ثقافته الخاصة وهي الإطار الذي تنموا داخله شبكة

[1]- بركات كامل المهيرات ، الأمن السياحي والتشريعات السياحية ، ط1 ، دار الفكر ، 2009-1430ه ، ص26 .
[2]- بركات كامل المهيرات ، المرجع السابق ، ص53-54.
[3]- زيداني فتح الله ، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر بسكرة ، 2016/2015، ص22 .

العلاقات الاجتماعية ، فان النشاط السياحي ينطوي على هذا الإطار من التفاعل بين الثقافات من خلال اللقاءات بين المضيف والسائح عبر سلسلة من نشاطات السياح والعمليات السياحية المختلفة[1].

المطلب الثاني : عراقيل مختلفة أثرت هي الأخرى على تراجع الاستثمار السياحي

إضافة إلى مشكلة العقار السياحي والتلوث البيئي والوضع المني بالجزائر ، فان الاستثمار السياحي يعاني من عدة عراقيل تؤول دون السير الحسن لها في الجزائر أهمها انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية (الفرع الأول) ، وضعف الدعاية والنشاط الترويجي للمقومات السياحية (الفرع الثني) ، ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية (الفرع الثالث) ، تهميش بعض المناطق الجنوب (الفرع الرابع) .

الفرع الأول : انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من قلة الاستثمارات في الهياكل السياحية الضرورية لاستقبال السياح في كثير من المناطق السياحية ، مما أدى إلى قلة السلع والخدمات السياحية كخدمات الإيواء ولعل السبب في ذلك يعود إلى غياب سياسة واضحة وتخطيط سياحي على المستوى المحلي ، فرغم الانجازات التي تم القيام بها في بعض المناطق إلا أن طاقة الاستيعاب بقيت لا تستجيب للطلب بالإضافة إلى هذا النقص يعاني القطاع من انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية[2].

الفرع الثاني : ضعف الدعاية والنشاط الترويجي للمقومات السياحية

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات لها أهمية كبيرة ودور استراتيجي في تطوير السياحة وتظهر من خلال :

-الاعتماد المتزايد والمتعدد لوسائل الإعلام المتطورة لدى العملاء .

- توفير اسطوانات مبرمجة وموسوعة عن المقاصد السياحية .

- إمكانية البحث عن الفنادق والخدمات الأخرى بواسطة الانترنيت .

- أما فيما يخص دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وهي :

[1]- بركات كامل المهيرات ـ المرجع السابق ، ص 55-56 .

[2] -Tessa ahmed , economie touristique et aménagement du territoire , alger , ed,office des publications universation , 1993 , p24-25.

– عدم كفاية مواقع الانترنيت رغم إدخال نظام ADSL حيث يضم مايقارب 5ملايين مشترك في سنة 2005 و20 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة[1].

الفرع الثالث : ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية

إن العمال على مستوى المؤسسات السياحية يعانون من ضعف التكوين وهذا مقارنة بعمال المتواجدين على مستوى المؤسسات السياحية بتونس والمغرب فيوجد فرق كبير ، فنجد العمال في هذه الدول عمال مؤهلين مكونين في أحسن معاهد ، وهذا ماانعكس سلبا على تسيير هذه المنشات خصوصا وإنها على اتصال مباشر مع السائح وكل ذلك أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة إليهم .

الفرع الرابع : تهميش بعض المناطق بالجنوب

حيث نجد بعض المناطق السياحية الجنوبية تحتوي على مناطق سياحية وتعتبر هذه مناطق جذب السياح لكنها تعاني من التهميش الكلي ، سواء في هياكل الاستقبال من فنادق أو مخيمات وبيوت الشباب كما تعاني كذلك من مشكل المواصلات فلا تنسى أن منطقة الجنوب تعتبر موردا سياحيا مهما وتقاس هذه الطاقة الاستيعابية بعدد الأسرة المتاحة والتي قدرت في سنة 2003 ب 77473 سرير منها 5.43 % فنادق من الدرجة الأولى و 57.28% فنادق غير مصنفة[2]، كما أن الخدمات في هذه المراكز ومختلف المحطات الأخرى تعتبر سيئة وباهظة الثمن .

المبحث الثاني : طرق تقويم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

يتطلب الاستثمار السياحي في الجزائر إعادة النظر في جميع التحديات التي يواجهها هذا الأخير ودراسة كل العوائق والعراقيل التي تقف أمام هذا القطاع الذي يعتبر قطاع يعتمد عليه في الدول الجوار ، فبالتالي على الجزائر إزالة مختلف العقبات التي تقف أمام تنمية النشاطات السياحية وترويجها وتشجيع الاستثمار السياحي على مستوى التراب الوطني وذلك باتخاذ تدابير تحفيزية ووضع أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة وتسمح بتوفير دعم دائم للمستثمرين ، المتعاملين والمهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة وتشجيع مناطق سياحية كثيرة قادرة على استيعاب التدفقات السياحية ، ففي هذا المبحث سأتطرق إلى مختلف الحلول أو المقترحات للنهوض بهذا القطاع ، وعليه سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

[1]- بختي ابراهيم وشعوبي محمد فوزي ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتنمية قطاع السياحة والفندقة ، مجلة الباحث ، العدد07 ، 2010 ، ص 276.

[2]- الديوان الوطني للاحصاءات ONSاحصائيات 2000-2003.

المطلب الأول : بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر

المطلب الثاني : التدابير العملية للارتقاء بالاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية والاقتصادية في الجزائر .

المطلب الأول : بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر

تعتبر السياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم ، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية ، باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني ، وتحسين ميزان المدفوعات ، ومصدرا للعملات الصعبة ، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة ، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية ، سأتناول في هذا ،توفر الأمن (الفرع الاول) ، المطلب دعم الترويج السياحي (الفرع الثاني)، فرض الرقابة على النشاطات السياحية (الفرع الثالث) :

الفرع الاول : توفر الأمن

باعتبار السياحة ظاهرة إنسانية فهي حساسة جدا للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة ومن المتعارف عليه أن السائح لما ينتقل من مكان إلى آخر فهو يبحث عن الراحة والاستقرار والأمان لذا فهو محتاج إلى ضمان أمنه وسلامته ، من أي مساس مادي أو معنوي سواء كان صادر من القائمين على تسيير المرافق السياحية أو من عامة الناس ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع الأمن الغذائي الأمن الصحي ..الخ [1].

الفرع الثاني : دعم الترويج السياحي

يعرف الترويج السياحي انه كافة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العاملة لهذا البلد ، أو في هذا الموقع حتى هذا الفندق أو ذلك وباستخدام المزيج الترويجي الأكثر ملائمة .

إما فيما يخص الوسائل الترويج السياحي فيتم الترويج السياحي عبر عدد من الوسائل من أهمها مايلي :

الإعلان : يعتبر العنصر المحرك الفعال من عناصر المزيج الترويجي فهو يقوم بخلق الوعي والحاجة لدى المستهلكين بخصوص المنتج موضوع الإعلان .

[1]- عيساني عامر ، الاهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير س ج ، 2010 ، ص 124 .

- العلاقات العامة : تلعب العلاقات العامة دورا مهما في دعم التدفق السياحي وقد تكون طبيعية هذه العلاقات داخلية وخارجية فالعلاقات الداخلية تركز على تنمية أواصر التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات السياحية أما العلاقات الخارجية فتمثل في إقامة علاقة تعون مع السفرات ومنظمي الرحلات الدولية ووكالات السفر الدولية .

الدعاية : تعتبر الدعاية مجموعة من الأخبار حول الخدمة السياحية أو مكان شخص أو فكرة وتتميز الدعاية بكونها مجانية أي تحقيق غرض دون تكلفة .

الفرع الثالث : فرض الرقابة على النشاطات السياحية

تعتبر الرقابة عنصر مهم لنجاح أي مجال سواء كان تجاري صناعي ..الخ لكن الأنشطة السياحية هي الأخرى لم تنجح بشكل كبير نتيجة عدم تسليط الرقابة عليها وبالتالي لا بد على النشاطات السياحية كغيرها من النشاطات الاقتصادية أن تخضع للرقابة الفعلية من طرف أعوان متخصصين في المجال السياحي لا سيما فيما يتعلق باحترام شروط إنشاء واستغلال المؤسسات السياحية ، ونوعية الخدمات المقدمة مع أن هذه الرقابة مكرسة من الناحية القانونية إلا أن واقع النشاطات السياحية يعكس غير ذلك مما يساهم في تدهور المنشات السياحية ولهذا لابد من تسليط الرقابة على هذه الأنشطة[1].

المطلب الثاني : التدابير العملية للارتقاء بالاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية والاقتصادية في الجزائر

قصد إزالة العقبات التي تقف أمام تنمية المنتوجات السياحية وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر هناك جملة من التدابير نبرزها في مايلي :

الفرع الأول : دعم مختلف الاستثمارات السياحية

وتتمثل جوانب هذا الدعم في :

1- التهيئة والتحكم في العقار السياحي : تتجلى أهم التدابير في هذا الشأن في تطبيق ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، والذي يمثل العنصر الأساسي في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية عن طريق :[2]

- المشروع في دراسة وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي .

[1]- شيبان وردية وبرسولي فوزية ، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة الملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، جامعة حاج لخضر ، باتنة يومي 19 و20 نوفمبر ، ص7-8 .

[2]- لحسين عبد القادر ، "إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، العدد 2013.02 ، ص 192.

- مواصلة دراسات التهيئة لمئة منطقة توسع وموقع سياحي.
- التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة ، من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ، بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- انجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع السياحي .
- تخصص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي يقدر 640 مليون دج سنويا .

2- تأطير وتمويل المشاريع السياحية : ويتم ذلك عن طريق التمويل مع مراعاة خصوصية الاستثمار في القطاع السياحي وما يتطلبه من جهد كبير ورؤوس أموال كثيرة فضلا على استغراقه لوقت طويل ، كل هذه الخصائص تجعل تمويل المشاريع السياحية لا بد أن يستفيد من المزايا التالية .[1]

- منح قروض بمبالغ كبيرة ولمدة طويلة تبعا لحاجة المشاريع السياحية لأموال طائلة قصد إنشائها في مواقع استراتيجية وبتصميمات ذات صبغة جمالية تمكنها من استقطاب السواح .
- تخفيض فوائد القروض إلى ادني مستوياتها مما يشجع الاستثمار في المجال السياحي .
- تنويع عملية دعم الاستثمار في المشاريع السياحية سيما تخفيض تسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.
- ابتكار منتوجات مالية ذات خصوصية (مثل القروض الفندقية) ، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي .

الفرع الثاني : مهام الدولة في تحقيق التنمية السياحية

يبرز دور الدولة في تحقيق التنمية السياحية من خلال إعداد الخطة السياحية ضمن منظومة التخطيط الاقتصادي الوطني ، إلى جانب توفير البنية التحتية اللازمة لتفعيل صناعة السياحية .

أولا : دور الدولة في تنمية السياحة بالجزائر :

يجب أن يظهر جليا دور الدولة في تحقيق التنمية السياحية بالجزائر وذلك من خلال :

1- مضاعفة حجم الاستثمار في المجال السياحي خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية .

2- تنمية الأقاليم ذات الطبيعة السياحية بدءا بتاء الفنادق .

3- تشييد نختلف المراكز الخاصة بجمع المعلومات السياحية .

[1]- مصطفى يوسف كافي ، " السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة " ، ط1 ، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع ، قسنطينة – الجزائر ، ص179 .

4- العمل على جذب القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار والمساهمة في إحداث التنمية السياحية عن طريق تقديم القروض المالية بأسعار فائدة مناسبة للراغبين في الاستثمار في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية ، إلى جانب السماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الأرباح أو جزء منها إلى الخارج .

5- ومن ضمن المسؤوليات القومية المباشرة التي تندرج تحت مهام الدولة لأجل تحقيق التنمية السياحية ما يلي:[1]

1- جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة عن أهمية المقومات السياحية والمرافق المتاحة في الدولة ، وذلك من خلال التعاون مع الهيئة العليا للسياحة في نشر المطويات والبوسترات السياحية بأسلوب شيق مدعم بالصور وطبعها في كتيبات وتوزيعها عبر القنصليات والسفارات في جميع أنحاء العالم .

2- توفير كميات كافية من السلع والبضائع الاستهلاكية اليومية التي تحتاجها المجاميع السياحية وحث وزارة التجاري والصناعة على الاهتمام بالطلب المتزايد على مثل هذه السلع .

3- المحافظة على سعر تصريف العملة الوطنية ومحاربة التضخم في أسعار السلع والخدمات ، ومراقبة حركة الأسعار لمختلف القطاعات المساندة للسياحة .

4- توفير ومعالجة النقص في خدمات المرافق الحيوية مثل المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات والتأكد من كفايتها ، وإنها تعمل بكفاءة عالية .

5- معالجة الاختناقات المرورية والازدحام المتولد من سير المركبات في الشوارع العامة خاصة في مواسم الذروة السياحية .

6- التحسب لانتشار بعض الأمراض والأوبئة والتأكد من أن السياح القادمين غير مصابين بأي من الأمراض المعدية والوبائية.

7- توخي الحذر الشديد والتحسب من ارتفاع نسبة الغش والتلاعب بالأسعار والقضاء على ظاهرة السرقة والغش وذلك عن طريق زيادة إعداد الشرطة السياحية خاصة في المناطق المزدحمة والمواقع السياحية .

8- التحكم بالأسواق السياحية والتدفق السياحي فبدلا من التنوع في الأسواق السياحية ، تقوم الدولة بتقديم خدمات تتناسب مع أسواقها ، وإذا كان هناك شركات طيران تابعة لها تقوم باستقطاب السياح من تلك الدول التي تقوم على خدمة مسافريها مما يوجه الحركة السياحية في مناطق محددة .

[1]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، مرجع سبق ذكره ، ص 266-267.

من جهة أخرى يمكن القول أن هناك مسؤوليات تقع على عاتق السلطات المحلية (الحكومية) في مجال التنمية والتخطيط لمكونات السياحية والتسهيلات والبنى التحتية نوردها فيما يلي :[1]

1- تعاون المؤسسات السياحية (وزارة السياحة) مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية لنشر الوعي حول المشاكل المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة .

2- إرشاد السلطات محلية حول أهمية التنمية الاستثمارية للمقاصد السياحية والترويج لها ، وتزويدها بالخرائط السياحية ، ودليل السياحة الوطنية ، ومنشورات المنظمة العالمية للسياحة .

3- قيادة التنمية السياحية في المناطق ذات البيئات الحساسة ومواقع المحميات الطبيعية ، وقد يتضمن ذلك توفير شروط بيئية خاصة لابد من الالتزام بها وتنفيذها .

4-التأكد من أن المعايير والضوابط والتعليمات المقترحة للتنمية السياحية قابلة للتطبيق ، ومتوازنة مع سياسات فعالة للتنفيذ بشكل مباشر من قبل القطاع الخاص ، او عن طريق إصدار تعليمات وضوابط وقوانين تفرض على الجهات المستثمرة الحكومية والخاصة .

5- مساعدة السلطات المحلية والإقليمية لتحديد الطاقة الاستيعابية في المقاصد السياحية ، وخاصة في مواسم الذروة السياحية أو خلال الأزمات والتأكيد على العوامل البيئية (نظم الصحة البيئية والتنوع الحيوي والعوامل الثقافية .

6- الاشتراك مع القطاع الخاص في تطوير وتحسين نظام النقل : أسعار مدروسة وملائمة (اقل تلويت للبيئة) وذلك من خلال الأمور الآتية :

- العمل مع المستثمرين والشركات السياحية للتأكد من كفاءة العمل في النقل العام ، وتامين البنية التحتية للنقل
- التأكد من أن الأقاليم السياحية المخصصة للتنمية متلائمة والنقل العام ، أو يتم ربطها بالنقل الخاص
- العمل مع المؤسسات الحكومية وشركات السفر والسياحة لتامين طرق للدراجات ، أو ممرات السير للمشاة السياح والمقيمين في القرى والمجمعات السياحية ، ووضع الأسس للإقلال من الحاجة لاستخدام الآليات بمحرك الخاصة للسفر ا والى داخل مقاصد العمل .

ثانيا : إجراءات جديدة لتذليل العراقيل أمام المشاريع السياحية في الجزائر

وضع الوزير السابق لقطاع السياحة الدكتور عمار غول جملة من الإجراءات بغية تنمية الاستثمارات السياحية وتطويرها، حيث صرح للإذاعة الجزائرية بالجزائر العاصمة انه سيتم الشروع في تطبيق إجراءات جديدة من شانها تذليل مختلف العراقيل التي تعيق انجاز المشاريع الاستثمارية السياحية في وقتها المحدد ، كما أكد الوزير

[1]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، مرجع سبق ذكره ، 268-269 .

خلال إشرافه على حفل تسليم قرارات الموافقة على مشاريع الاستثمار السياحي وجملة من الاعتمادات لوكالات سياحية متخصصة في السياحة الداخلية انه :[1]

- تم اتخاذ الإجراءات الجديدة في إطار فريق عمل وطني قصد إعطاء دفع قوي للاستثمار لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لا سيما في مجال السياحة .
- تهدف مختلف الإجراءات المتخذة إلى القضاء على ظاهرة البيروقراطية من خلال اللجوء إلى تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة حاليا في ملف الاستثمار .
- ترمي هذه الإجراءات أيضا إلى إدراج المعالجة الالكترونية في دراسة ملفات الاستثمار ، من اجل الإسراع في منح الموافقة للمستثمرين في الوقت المحدد ، وتعزيز الشراكة مع البنوك لتسهيل عملية منح القروض
- لابد من تحيين الاتفاقية المبرمة ما بين قطاعي السياحة والمالية لحث البنوك على المساهمة بجدية في منح القروض لتمويل المشاريع السياحية .
- قدر عدد الأسرة التي سيتم توفيرها خلال السنوات المقبلة ب 120 ألف سرير حيث أكد الوزير أن هذا العدد يبقى غير كاف لاستقبال السياح لا سيما الأجانب .
- أما فيما تعلق بانجاز المشاريع السياحية المحلية ، ذكر الوزير كل الإجراءات المتخذة من اجل التنسيق العملي مع الجماعات المحلية لدعم الاستثمار السياحي المحلي ، واللجوء إلى التسيير اللامركزي للمشاريع المحلية لربح الوقت وتبسيط الأمور ، مشددا على وجوب تحفيز الإبداع في المشاريع والتنويع المنتوج السياحي ، إلى جانب تخصيص فضاءات في المرافق السياحية للترويج بالصناعة التقليدية الوطنية .

ثالثا : المنتجات السياحية الواجب تنميتها في الجزائر

لابد من تحديد المنتجات السياحية الواجب تنمينها وتطويرها ، وذلك تبعا للطلب المتنوع عليها حيث تم إدراجها كما يلي :[2]

1- **السياحة الشاطئية** : تم إدراج السياحة الشاطئية كمنتج أساسي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر ، وذلك لأسباب عديدة منها :

- التمركز الكبير للسكان في شمال البلاد وبالتالي الطلب خاصة وان السكان في المناطق الداخلية يرغبون أيضا في السياحة الشاطئية .

[1]- عمار غول الوزير السابق لقطاع السياحة ، عن الاذاعة الجزائرية ، يوم 2015/07/21 على 21:21 .
[2]- محمد يونسي ، "سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني الاجنبي في الجزائر "، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2015-2016 .

- تعتبر السياحة الشاطئية مقصدا للجالية الجزائرية بالخارج من اجل قضاء العطلة الصيفية .
- تظهر أهمية السياحة الشاطئية أيضا من خلال الطلب المتزايد للاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين الجزائريين أو الأجانب .
- تعتبر السياحة الشاطئية على المستوى العالمي قاعدة الأنشطة السياحية ، حيث تحتل المرتبة الأولى بصدارة 80% من مجموع الطلب السياحي العالمي وخاصة الأوروبي ، كما أنها تعتبر من ناحية أخرى المنتوج الأكثر مردودية في الصناعة السياحية .
- تعتبر السياحة الشاطئية منتوج سياحي في متناول مختلف شرائح المجتمع .

2- **سياحة المحاضرات والأعمال** : على الرغم من محدودية قدرات الاستقبال وارتكازها بالأخص في العاصمة وهي غير قادرة على تلبية الطلب بصفة كاملة ، إلا انه على ضوء ما تشهده الجزائر من انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي وتكثيف للنشاطات السياحية والاقتصادية والتجارية في الفترة الراهنة ، فان سياحة المحاضرات والأعمال بها مرشحة للنمو والتطور ، مما سيؤدي حتما إلى إحداث تدفقات سياحية معتبرة في المستقبل .

3- **السياحة الصحراوية** : تمثل السياحة الصحراوية في الوقت الراهن الورقة الرابحة للجزائر من اجل تنمية سياحية مستدامة ، كما أن عملية الترقية السياحية لمناطق الجنوب لها انعكاسات ايجابية في تنمية وتطوير التدفقات الأجنبية نحو المناطق السياحية المختلفة في الجزائر ، وبالتالي دخول العملة الصعبة إلى جانب إحداث مناصب الشغل في المناطق الصحراوية ، إضافة إلى ذلك فان تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية بالجنوب يسمح بتطوير منتوجات صحراوية مختلفة مثل : سياحة الاكتشاف ، السياحة الثقافية ، السياحة الترفيهية ، والسياحة الرياضية ، وهذا في ظل نقص في وجود هياكل الإقامة .

4- **السياحة المعدنية** : لا تزال قدرات الاستقبال في هذا المجال ضعيفة جدا ، بالرغم من الامكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها الجزائر بخصوص هذا المنتوج السياحي والتي قدرت كما ذكرنا سابقا بازيد من 200 منبع حموي ، حيث نجد أن هذه الوحدات لم تحقق الاكتفاء الداخلي ، وبالتالي فان تطوير السياحة المعدنية سيكون له دور واثر كبير في إحداث مناصب الشغل واستقرار السكان في المناطق الداخلية .

5- **السياحة الثقافية** : تشير توقعات المنظمة العالمية للسياحة أن السياحة الثقافية ستمثل نسبة 70 % من السياحة الجزائرية خلال السنوات المقبلة ، آذ أن الثروات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال تسمح لها بتقديم عرض

سياحي ثقافي ثري ومتنوع من خلال الاستغلال الأمثل لها ، بما يسمح بتحقيق تنمية سياحية على المدى المتوسط والطويل[1].

رابعا : محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحة في الجزائر

إن من أهم محاور التطوير لتحقيق التنمية في الجزائر مايلي :[2]

1- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية ، باعتبارها معيار التميز في عالم اليوم والمستقبل

2- التعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به ، ذلك إن قطاع السياحة له علاقة مباشرة (وغير مباشرة أيضا) بجميع مؤسسات الدولة ، ومن ثم لا بد من دراسة تأثير مؤسسات الدولة المختلفة على القطاع السياحي ، مع تحديد العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والإشراف

3- العمل على رفع كفاءة العنصر البشري

4- التعليم : لا بد من تحديد مجالات الدراسة أولا لتحقيق أهداف العملية التعليمية في المدارس والمعاهد السياحية والفندقية ، وبالتالي يجب على الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة والفندقة ، وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج العالمية المتقدمة

5- الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) في العمل على زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي

6- الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة ، وذلك من اجل إيجاد صناعة سياحية راقية

7- التدريب : لا بد أن يتم تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي ، مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي ، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار .

[1]- الاقتصاد والاعمال : فرص الاستثمار في القطاع السياحي ، عدد خاص ، نوفمبر 1999 ، ص34 .
[2]- بدر حميد عساف ، " تنمية الموارد السياحية " ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2016 ، ص35 .

الفرع الثالث : إقامة تظاهرات على المستوى الداخلي والخارجي

إن إقامة التظاهرات والمعارض في البلدان المستقبلية للسياح مع انتهاج سياسة مدعمة ببرنامج إعلام واتصال ، علاوة على إدماج البلد في الدورات التجارية الدولية للسياحة ، بهدف جذب رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة هذا بالإضافة إلى إقامة هذه التظاهرات أيضا على المستوى الداخلي وينبغي تركيز العمل الترويجي على إعادة الاعتبار لأعياد المحلية والتقليدية حتى تكون المناطق التي تحتضنها مقاصد سياحية ذات خصوصية مميزة.

ملخص :

حاولت في هذا الفصل إبراز دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر ، وذلك لأهمية الموضوع خصوصا في الآونة الأخيرة ، حيث أصبح الاستثمار في القطاع السياحي ضرورة وذلك لما يمكن تحقيقه من هذا الاستثمار من مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب للعملة الصعبة .

لاحظت أن هناك اهتمام باستثمار السياحي خصوصا في الآونة الأخيرة التي تشهد انخفاضا في أسعار للمحروقات ، لذلك يجب البحث عن حلول أخرى تخرجنا من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة ، ولتحقيق ذلك أصبح الأمر مرهون بالقدرة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات السياحية سواء كان هذا الاستثمار محلي أو أجنبي .

خاتمة

خاتمة

للقطاع السياحي أهمية اقتصادية ترجع إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، إذ يعد مؤشرا هاما من خلال تنشيط الاستثمار السياحي في موارد الجذب السياحي في الجزائر لتحقيق الأهداف المتشردة .

ولذلك فقطاع السياحة يحتاج إلى الكثير من التطوير والتحسين خاصة في ظل تلك العوامل التي تساعد على تفعيل هذا القطاع ، فعوامل الجذب السياحي والمتمثلة أساسا في الأنماط السياحية الأنفة الذكر والموارد الطبيعية بالجزائر ووفرتها لا يمثل إلا ميزة نسبية للارتقاء بهذا القطاع ولكن الميزة النسبية وحدها لا تكفي ، وعلى الدولة الجزائرية العمل على هذه الميزة النسبية من خلال التركيز على الاستثمار السياحي في عوامل الجذب السياحي بهدف تحقيق تنمية سياحية مستدامة .

إن ترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح تستوجب عملا جادا وتخطيطا استراتيجيا فعالا يعمل على رفع مكانة الجزائر السياحية وكذا بناء قطاع بديل لقطاع المحروقات يقوم على أساس موارد دائمة غير نافذة وتوفير استثمارات جديدة ، مما يجعلها قادرة على حل مشاكلها (الحد من البطالة ، رفع المستوى المعيشي) وفي هذا السياق جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز ، لها سياحة تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية التي تزخر بها الجزائر ، من خلال بناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر بها جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية ، ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا التي تمتلك المصادر والموارد السياحية .

وعليه تمكنت من الوصول إلى النتائج التالية :

_ يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الرائدة التي تدفع بالنمو تنشط ديناميكية البناء الهيكلي اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا وحضاريا .

_ مساهمة ضعيفة في توفير مناصب الشغل نظرا لما هو منتظر من مساهمة القطاع السياحي الجزائري في هذا المجال.

_ مساهمة جد ضعيفة في الناتج المحلي الخام .

_ تسجيل ضعف كبير في عدد المشاريع الفندقية مقارنة بالنقص الكبير في عدد الهياكل الحالية .

_ تعاني الجزائر من بعض الصعوبات التي تعترض نمو الاستثمار في القطاع السياحي ، حيث تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانات الضخمة المتاحة .

_ تزخر السياحة في الجزائر بالتنوع ، كالسياحة الشاطئية ، والسياحة الصحراوية بما تحمله من استكشاف ، والسياحة الصحية بما تزخر به المنطقة من مياه معدنية ، والسياحة الثقافية ذات الطابع الديني والسياحة والرياضية ، فضلا عن سياحة المؤامرات والأعمال .

_ مزال النشاط الاستثماري في قطاع السياحة في الجزائر بعيدا عن مواكبة احتياجات السوق في ضوء ماتملكه الجزائر من مقومات سياحية ، حيث تركز الاستثمار السياحي حتى ألان في عدد قليل من المدن الرئيسية ، بينما بقيت مناطق كثيرة بمنأى عن قيام استثمارات سياحية فيها رغم توفر الإمكانات والمعالم السياحية .

كتوصيات للنهوض بالقطاع السياحي وتطويره نقترح ما يلي :

_ العمل على تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى من اجل تلبية حاجات القطاع السياحي .

_ ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال حل مشكلة العقار السياحي ، تقديم تحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي والقضاء على الفساد .

_ ضرورة الاقتناع بوجوب الشراكة بين القطاع الحكومي والمحلي في تنفيذ أهداف الإستراتيجية السياحية ، التي يتم الاتفاق على محاورها ، وذلك من خلال تحديد مساهمة كل قطاع في تكاليف تنفيذ الإستراتيجية ، وحصول كل طرف على العوائد أو الإيرادات التي تحفزه للاستثمار واستمرارية العمل في تنفيذ الأهداف المطلوبة منه .

_ العمل على التوجه أكثر نحو نمو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها ، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي .

_ ضرورة تنمية الأقاليم والمناطق سياحيا وخدماتيا واقتصاديا وعمرانيا .

_العمل على تسطير سياسة سياحية داخلية متينة بتسخير مجهودات جبارة .

البحث عن السبل العقلانية والمنطقية للحفاظ على الثروة السياحية التي تعاني من سوء التسيير .

_ ضرورة تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري .

_ توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية .

_ الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتب :

1 _ احمد سمير أبو الفتوح ، " دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر " ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015 .

2 _ إسماعيل الدباغ ، الهام خضير شبر ، "مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل "، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 .

3 _ بدر حميد عساف ، " تنمية الموارد السياحية " ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2016

4 _ عبد السلام أبو قحف ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 .

5 _ رعد مجيد العاني ، " الاستثمار والتسويق السياحي "، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،.2008 .

6 _ موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، " أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة " ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 .

7 _ محمد احمد العمري ، الأمن السياحي المفهوم والتطبيق ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص50.

ثانيا : النصوص القانونية :

1 _ قانون رقم 03 _ 01 المؤرخ في 2001/08/20المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

2_ القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 ، العدد 46.

3_ القانون رقم 03/03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الجريدة الرسمية ، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ، العدد 11 .

ثالثا: الملتقيات :

1_ بوفيلح نبيل ، تقرورت محمد ، " دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا – حالة الجزائر ، تونس والمغرب –"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول : " السياحة في الجزائر – واقع وأفاق –" ، المركز الجامعي البويرة ، الجزائر ، 11-12 ماي 2010.

2 _ حمزة العرابي ، أينال الفوزي ، "مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول : " القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة " ، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة ، الجزائر ، 28/27 سبتمبر 2015 .

3_ عوينان عبد القادر ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل مخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق 2030 ، الملتقى العالمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول.

رابعا : المقالات :

1 _ ا ، سعيداني رشيد ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2017 ، جامعة الجيلالي .

2 _الاقتصاد والإعمال : فرص الاستثمار في القطاع السياحي ، عدد خاص ، نوفمبر 1999.

3 _ بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل ، أزمة العقار في الجزائر دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 .

4_ قتال جمال ، بوخاطب ليلى رشيدة ، واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 5 ، تامنغست ، 2018.

5 _ وعيل ميلود ، سبتي ذهبية ، "فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر "، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة ، جامعة آكلي محمد ولحاج "البويرة " ، الجزائر ، 28-2015/09/27.

6 _ مثنى طه الحوري ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2000 ، 125 ، ونبيل الروبي ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 129 ، وأيضا نجار حياة ، واقع آليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر ، مجلة أوراق اقتصادية ن العدد 1 ، الجزائر ، 2017.

7 _ مصطفى احمد السيد مكاوي ، " الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية – الأهمية والتحديات ورؤية التطوير " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 193 ، 2014.

9 _-لحسين عبد القادر ، "إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، العدد 2013.02 .

10 – عمار غول الوزير السابق لقطاع السياحة ، عن الإذاعة الجزائرية ، يوم 2015/07/21 على 21:21.

خامسا : مطبوعات :

1 _ مطبوعات الديوان الوطني ، " الجزائر بلد النور " ،مرجع سبق ذكره.

2 _مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "تراث الجزائر الروماني" .، الجزائر.

3 _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "الجزائر البلد النور.

4 _ مطبوعات الديوان الوطني للسياحة ، "الجزائر ذاكرة ومناظر "،

سادسا : أطروحات ومذكرات :

1_ الدكتوراه :

1_استثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجيستر _عيساني عامر ، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير س ج ، 2010.

2 _ مازن السمان ، "الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجيستر ،جامعة أم حلب ، كلية الهندسة المعمارية ، قسم التخطيط العمراني والبيئة ، الجمهورية العربية السورية ، 2009

3 _ محمد عز الدين ، " أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسية الا قتصادية – حالة الجزائر – " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2012 .

4 _ محمد يونسي ، "سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني الأجنبي في الجزائر "، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2015-2016 .

2_ الماجيستر :

1_ بليل فدوى ، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000- 2010 ، مذكرة ماجيستر ، جامعة المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2011 -2012 .

2 _ زغاش عبد القادر ، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016/2015 .

3_ الماستر :

1 _ زيداني فتح الله ، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر بسكرة ، 2016/2015، ص22 .

2 _ هني حيزية ، بن الطيب حنان ، "معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر "مخطط التهيئة السياحية 2025 – دراسة نموذجية لولاية الشلف " مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف" ، تخصص اقتصاد سياحي وفندقي ،2014 ،ص 13-14 .

سابعا : الكتب باللغة الاجنبية :

1_Terfaya Nassima, « Apport de la culture marketing dans le developpement touristique-étude comparative au sein des pays du maghreb(Algerie,Maroc,Tunisie) »,édition Houma, Alger, 2008, p.p140-141.

2_ source office nationale de la statisque et ministère du tourisme et de l'artisanat
3_ Tessa ahmed , economie touristique et aménagement du territoire , alger , ed,office des publications universation , 1993 , p24-25.
4_

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

أولا: العربية

لقد سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية تمتد إلى غاية 2025، عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يعكس الإرادة السياسية في تطوير القطاع السياحي والنهوض به وجعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا. ولهذا عمدت الدولة إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي، كسن القوانين و منح التحفيزات الجبائية وتقديم تسهيلات بخصوص العقار السياحي، غير أنه مازالت هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي كتلك المرتبطة بالمحيط العام، كعدم توفير الاستقرار السياسي والأمني وعدم توفر بيئة اقتصادية مستقرة، صعوبة الحصول على العقار السياح، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي. و عليه فإن تحسين مناخ الاستثمار يرتبط أيضا بتوفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة غير بيروقراطية، جهاز مصرفي متطور، محاربة الفساد، وإطار تنظيمي وتشريعي مناسب للاستثمار السياحي، يحفز المستثمر الأجنبي ويكون قادر على إقناعه بجدوى الاستثمار فيها.

Study summary :

The Algerian government has developed a new tourism strategy ranging from at the end of 2025, speaks of the master plan for the promotion of tourism, and which expresses the political will to develop the tourism and promotion sector and to make an alternative to the hydrocarbon sector in the future. That's why the state to ensure a favorable environment for investment including the allocation of tax incentives, financial facilities and supply in relation to the tourism building. But there are still a series of barriers to investment in the tourism sector, especially those related to the general environment, such as failing to ensure political stability and security and the absence of a stable economic environment and those tourism sector the difficulty of the tourism building and the difficulty of obtaining bank financing. Therefore, the improvement of the investment climate is linked and depends on all favorable investor circumstances such as an impartial and non-bureaucratic management, a banking system developed with such projects, and the fight against corruption and a regulatory framework. and appropriate legislation for investment of the tourism sector, which favors the foreign investor and be able to persuade him the usefulness of the investments.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكر وعرفان	
02	الإهداء	
03	مقدمة	أ-د
	الفصل الأول : مدخل عام حول الاستثمار السياحي	
04	الفصل الأول : مدخل عام حول الاستثمار السياحي	06
05	المبحث الأول : ماهية الاستثمار	06
06	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار السياحي	07
07	الفرع الأول : تعريف الاستثمار السياحي	07
09	الفرع الثاني : خصائص الاستثمار السياحي	08
10	الفرع الثالث : أهمية الاستثمار السياحي	09
11	المطلب الثاني : مقومات ومجالات الاستثمار السياحي	13
12	الفرع الأول : مقومات الاستثمار السياحي	13
13	أولا _ مقومات الجغرافية والطبيعية	13
14	ثانيا _ المقومات التاريخية والثقافية	16
15	ثالثا _ المقومات المادية (البنية التحتية)	18
16	الفرع الثاني : مجالات الاستثمار السياحي	18
17	المبحث الثاني : واقع الاستثمار السياحي في الجزائر	19
18	المطلب الأول: مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر	19
19	الفرع الأول : أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار	20
20	الفرع الثاني : قوانين ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	21
21	الفرع الثالث : دور القطاع الخاص في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	25
22	الفرع الرابع : التدابير التحفيزية للاستثمار السياحي في الجزائر	27

23	المطلب الثاني : مشروع ترقية الاستثمار السياحي (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025)	28
24	الفرع الأول :ماهية المخطط التوجيهي	28
25	الفرع الثاني : مخططات إنعاش السوق السياحية الجزائرية	29
26	الفرع الثالث : نتائج تقييم نموذج التهيئة السياحية	32
27	ملخص الفصل الأول	34
الفصل الثاني : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر وطرق تقويمه		
28	الفصل الثاني : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر وطرق تقويمه	36
29	المبحث الأول : معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر	37
30	المطلب الأول : أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر	38
31	الفرع الأول : أزمة العقار	38
32	الفرع الثاني : التلوث البيئي وتأثيره على السياحة	39
33	الفرع الثالث : الوضع الأمني بالجزائر وعلاقته بالسياحة	40
34	المطلب الثاني : عراقيل مختلفة أثرت هي الأخرى على تراجع الاستثمار السياحي في الجزائر	42
35	الفرع الأول : انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية	42
36	الفرع الثاني : ضعف الدعاية والنشاط الترويجي للمقومات السياحية	42
37	الفرع الثالث : ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية	43
	الفرع الرابع : تهميش بعض المناطق بالجنوب	44
38	المبحث الثاني : طرق تقويم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر	43
34	المطلب الأول : بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر	44
40	الفرع الأول : توفير الأمن	44
41	الفرع الثاني : دعم الترويج السياحي	44

42	الفرع الثالث : فرض الرقابة على النشاطات السياحية	45
43	المطلب الثاني : التدابير العملية للارتقاء بالاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية والاقتصادية في الجزائر	45
44	الفرع الأول : دعم مختلف الاستثمارات السياحية	45
45	الفرع الثاني : مهام الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية	46
46	الفرع الثالث : إقامة التظاهرات على المستوى الداخلي والخارجي	51
47	ملخص الفصل الثاني	53
48	خاتمة	55
49	قائمة المصادر والمراجه	
50	ملخص الدراسة	